الفصل الثانى

طبيعة البناء الطبقى فى العالم الثالث

أولا : حول طبيعة النية الاجتماعية فى العالم الثالث .

ثانيا : ملامح التشكيلات الطبقية فى العالم الثالث .

ثالثا : نماذج للبناء الطبقى فى بلدان العالم الثالث: بلاد شرق أوسطية .

obeikandl.com

obeikandl.com

يثير التركيب الطبقى فى مجتمعات العالم الثالث مجموعة من المشكلات النظرية والإجرائية . وتتلخص أهمها فى صعوبة تحليل التركيب الاجتماعى لهذه المجتمعات نتيجة عدم تحديد نمط أو أنماط الانتاج السائدة ، تلك التى تمثل مفاتيح تحديد الخريطة الطبقية التى تعكسها هذه الأنماط الإنتاجية . وثمة اتفاق على أن التركيب الاجتماعى لبلدان العالم الثالث يتسم بدرجة عالية من التنوع والتعقيد برغم هذا الاختلاف ، إلا أن هناك قسمات مشتركة تسم هذه المجتمعات ، الأمر الذى يجعل الطبقات والفئات الاجتماعية فى هذه المجتمعات ذات ملامح خاصة تميزها عن الطبقات القائمة فى المجتمعات المتقدمة .

ولما كان هذا الفصل يسعى إلى تقديم صورة كلية للبناء الطبقى فى العالم الثالث ، فإن هذا الهدف يسعى إلى ضرورة التعرف على ، أولا : طبيعة البنية الاجتماعية القائمة فى البلدان النامية من حيث طبيعةالتركيب المعقد الذى تشهده التكوينات الاجتماعية الاقتصادية لهذه البلدان ومدى تباينها عن بنيات العالم المتقدم . وثانيا : الوقوف على ملامح التشكيلات الطبقية فى العالم الثالث من حيث التنوع والاختلاف . أما ثالثا : فيعرض للبناء الطبقى فى بعض بلدان العالم الثالث الشرق أوسطية .

أولا ، حول طبيعة البنية الاجتماعية فى العالم الثالث .

تتعدد العوامل التى تهيكل البنية الاجتماعية فى العالم الثالث . إذ يرجع بعضها إلى مرحلة ما قبل الاستعمار ، و البعض الآخر يرجع إلى فترة وجود الاستعمار ، أو فترة ما بعد رحيله . إن علاقة السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية على بلدان العالم الثالث قد ولدت آثار عميقة على البناء الاجتماعى لبلدان العالم الثاث ، وأن هذه الآثار تختلف من بلد إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى . وترجع هذه التباينات إلى ثلاثة عوامل هى : الأولى عامل خارجى ويتمثل فى التطور اللامتكافئ للرأسمالية فى بلـــدان العواصم . والعامل الثانى أيضا خارجى وهو نتيجة علاقة السيطرة / التبعية التى تربـط الـدول المتقدمـة " المراكز " بالـدول المتخلفة " التوابع " . أما العامل الثالث فهو داخلى ويدور حول الطبيعة المشوهة للاقتصاد التابع وللمجتمع فى البلدان النامية ، ذلك الذى يعد نتيجة أساسية لسياسات الاستعمار (١) .

---

(١) نجاح واكيم : العالم الثالث والثورة ، ص ١٧٢ .

وتتسم البنية الاجتماعية فى العالم الثالث بدرجة عالية من التنوع والتعقيد ، إذ نجد تعايشا لكافة الطبقات والفئات الاجتماعية التى شهدتها كافة التكوينات الاجتماعية ، وبينهما نجد التفاعل والتداخل ، وكذلك التأثر والتأثير . إن هذا التنوع والتعقيد الاجتماعى يعد إنعكاسا طبيعيا لتعدد قطاعات الإنتاج وتنوعها وتعايش وتمفصل أساليب إنتاجية ترجع إلى فترات تاريخية متباينة . وجدير بالذكر أن البناء الاجتماعى لمجتمعات العالم الثالث يختلف اختلافا واضحا عن مثيلة فى المجتمعات المتقدمة . فالطبقات المرتبطة بأساليب الانتاج الرأسمالى أو بالقطاعات الحديثة فى الإنتاج داخل هذه المجتمعات لا تزال ترتبط أيضا بالأصول الاجتماعية التى انحدرت منها . زد على ذلك أن الانتماء الطبقى لقطاع كبير من السكان ما زال غير محدد المعالم ، لذا يصعب رسم خريطة اجتماعية دقيقة تميز بين السكان من حيث انتماءاتهم إلى التكوينات الرأسمالية أو ما قبل الرأسمالية [١] .

إن الطبيعة المشوهة لنمط الإنتاج والبنية الاقتصادية فى بلدان العالم الثالث تنتج دوما تشوها وتفككا فى بنيتها الاجتماعية ، فإلى جانب عناصر المجتمع الرأسمالى تتعايش وتتواجد وتتمفصل معها بقايا التشكيلات الاجتماعية لما قبل الرأسمالية . ووفقا لذلك نتفق مع الباحث السوفيتى " ليفكوجسكى " بأن مجتمعات العالم الثالث يمكن أن نطلق عليها " مجتمعات التشكيلات المتعددة " أو المجتمعات ذات الأنماط المتعددة [٢] . لقد تعايشت الأنماط التقليدية مع البنى الجديدة جنبا إلى جنب ، وفى أحيان أخرى وضع الجديد فوق القديم . لقد نجم عن هذا التراتب حالة خاصة من التركيب الاجتماعى فى البلدان النامية .

وجدير بالذكر أن تشوه البنية الاجتماعية وتعايش وتمفصل أنماط الإنتاج ، ووظيفتها وموقعها ودورها فى البنية الاجتماعية ، تختلف من بلد متخلف إلى أخر ، ويعتمد ذلك بالضرورة على طبيعة الحقبة التاريخية التى وقعت فيها هذه البلدان فريسة لتغلغل الرأسمالية الاجنبية ، وعلى نوعية التغيرات التى انتابت بنياتها الاجتماعية . إن ما تتسم به البنية الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث من خصوصية توضح أنها نتيجة القوى الرأسمالية العالمية – نحن لا نغفل دور العوامل الداخلية – ونتاجا لقوانين تطور هذه القوى ، كما أن تفسير تخلف هذه البلدان

---

(١) محمود عودة : أسس علم الاجتماع ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٢) وفقا لرؤية ليفكونجسكى يرى طيب تيزينى أن مفهوما الدول أو البلدان النامية ، والعالم الثالث تسميات غير دقيقة ، وقد استعاض عنها بمفهوم التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المتعددة – انظر فى ذلك :
طيب تيزينى ، مشكلات الثورة والثقافة فى العالم الثالث ، ص ٢٢ – ٢٦ .
وأيضا : توماس سنتش ، الاقتصاد السياسى للتخلف : قوانين التخلف وآليته، ص ٢٧١ .

يتطلب بالضرورة ربطه بالتطور الرأسمالى . إن التركيب الاقتصادى لبلدان العالم الثالث يعد نتيجة مباشرة وغير مباشرة للنظام الاستعمارى الناتج عن متطلبات حركة رأس المال التوسعية . إن فهم حركة رأس المال التوسعية وطبيعتها تفسر طبيعة العلاقات الناتجة عن حركة رأس المال داخل إقتصاديات العالم الثالث [١] .

إن كل حركة اقتصادية – وفقا لمفاهيم المادية التاريخية – تجر خلفها الحركة الطبقية بطريقة تتلائم معها وتناسبها . إن التطور الاقتصادى الاستعمارى فى البلدان النامية ولد تطورا موازيا فى البنية الاجتماعية الطبقية . إن تشوه البنية الاجتماعية القديمة تحت فعل القوى الأجنبية كان العامل الأساسى لتفكك وتشوه البنية الاجتماعية الطبقية التقليدية (ما قبل الرأسمالية) . فالتحول من البنية الاقتصادية التقليدية إلى البنية الاقتصادية الرأسمالية ، فرض على البنية الطبقية القديمة تحولا مماثلا . إن التركيب الاجتماعى فى بلدان العالم الثالث يتسم بصورة فريدة يمكن وصفه بصورة عامة على أنه شكل هرم ذى قاعدة واسعة ، وقمة شامخة " نسبيا " وسفح متدرج وتضم القاعدة كل الفئات الكادحة (الفلاحون ، والفقراء المعدمون ، والبروليتاريا وأشباههم ، والحرفيين وفقراء المدن والخدم والشحاتين .. الخ) .

أما قمة الهرم فتتمثل فى الطبقة الحاكمة (كبار الملاك ، وكبار التجار ، والمرابين والكبراتور ، والبروقراطية والبرجوازية ، والبرجوازية الصناعية ، والبرجوازية المالية الكبيرة . أما وسط هذا الهرم فيشمل الفئات المتوسطة والمثقفين والبيروقراطيين وصغار التجار . وصغار أصحاب العمل ، وصغار ومتوسطى الضباط) . وإذا كان ما سبق يمثل صورة التكوين الاجتماعى الطبقى فى صورته الأفقية ، فإن الصورة الرأسية تتحدد فى الأخاديد والقنوات الاجتماعية الكثيرة من عشائرية وقبلية واقليمية وطائفية وغيرها التى تصل بين كل من القمة والقاعدة مرورا بالفئات المتوسطة . من ذلك يمكن القول أنه من الصعوبة بمكان اللجوء إلى تقسيم ميكانيكى جامد للبنية الاجتماعية فى البلدان النامية [٢] .

إن القضايا المتصلة بالبناء الاجتماعى وتشكله فى العالم الثالث ، وكذا معضلة الطبقات القائمة ، تعد من أكثر القضايا إثارة للجدل فى ادبيات العالم الثالث ، وخاصة ما يتصل بالتطور الذى اعقب الاستعمار والامبريالية . إذ نجد فى إطار هذه القضايا تباينات فى الاراء تنشأ عن طريق تعريف الطبقات وتحديد المعيار الطبقى ، بل نجد أيضا إختلافات حول حقيقة

---

(١) معين ناصف ، التطور اللارأسمالى فى بلدان العالم الثالث ، ص ١٤٦ – ١٤٧ .

(٢) محمد أحمد الزغبى ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

ما إذا كانت التكوينات الطبقية قد شهدت حراكا رأسيا أم افقيا . وتحت أى تأثير . فمنهم من يؤكد أن هرم الملكية والدخل وترتيب الفقراء والأغنياء وسيلة للتحديد الطبقى . وآخرون يؤكدون على الخط العرقى والتمايز على أساس اللون معيارا آخر . ومنهم من يركز على الملكية وعدم الملكية ، وآخرون يركزون على المعيار العالمى (غنى وفقير) . إن ثمة تباينا فى الرؤى الأيديولوجية حول طبيعة التكوينات الطبقية فى العالم الثالث . إن الفهم الواعى للبنى الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث ولمختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية تثير جدلا حوله بين الرؤى النظرية المتباينة .

وإذا كنا قد ذكرنا ان المجتمعات النامية قد شهدت تشويها على اصعدتها المختلفة ، فإن كل طبقة تشهد على صعيدها الداخلى تباينات داخلية أيضا . إن الطبقات الاجتماعية فى العالم الثالث تختلف فى مسمياتها عن البلدان المتقدمة فلا البرجوازية أو الاقطاع أو البروليتاريا أو الفلاحون فى العالم المتقدم ، يتشابهون مع نظرائهم فى المجتمعات النامية ، كما أن ثمة اختلافا بيّنا بين كل طبقة فى البلاد النامية ، ومثيلتها فى أى بلد من البلدان المتقدمة [1] وهذا ما سيتضح فى مكونات البناء الطبقى .

ثانيا ، ملامح التشكيلات الطبقية فى العالم الثالث ،

بادئ ذى بدء قبل التعرض للتشكيلات الطبقية فى العالم الثالث ينبغى الإشارة إلى أن الدول النامية لا تشكل كلا متجانسا ، فهناك فروق ساطعة بين بلـــدان هـــذه المنظومة المتخلفة (آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية) فى أشكال ومستويات التطور الاجتماعى ، ناهيك عن أن التكوين الاجتماعى فى أى من بلدان العالم الثالث له خصائصه التى تميزه ، الأمر الذى يجعل وضع التعميمات بشكل مطلق ضربا من المجازفة وأمرا بالغ الخطورة .

وبغض النظر عن الفروق البينة بين دول العالم الثالث ، فإن البناء الطبقى فى هذه البلدان له قسمات مشتركة ، والأهم من ذلك وجود ملامح مشتركة تجمع هذه البدان فى مسيرتها ضمن عملية التطور الاجتماعى . إن تطور البناء الطبقى فى هذه البلدان لم يكن نتيجة لتطور اقتصادى مماثل لما حدث فى أوربا ، أي نتيجـــة ثورة اجتماعية أزاحت أسلوب الإنتاج الاقطاعى . لقـــد تعرضت هذه البـــلدان بدلا من هذه الثـــورة لغزو وتغلغـــل من قبل البلدان الرأسمالية ، وبالتالى شهدت حركة استعمارية حركت عملية التطور ، ولكن فى طريقه العكسى ،

---

(١) نجاح واكيم ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ – ١٧٧ .

فانتجت تشوها فى البنية الاجتماعية والاقتصادية برمتها . باختصار إن ما ينطبق على أوربا لا ينطبق بالضرورة على أوضاع البلدان النامية [١] .

إن مجتمعات العالم الثالث تتسم بالخصوصية ، لذا نجدها تجمع بين التشكيلات الطبقية القديمة ، والأخرى الحديثة . إن التحول الاجتماعى الاقتصادى الذى شهدته بنيات العالم الثالث لم يؤد إلى اختفاء الطبقات القديمة بل تواجدت وتعايشت جنبا إلى جنب مع التشكل الحديث لها، فكونا كيفا جديداً .

وإذا حاولنا تصنيف الطبقات من حيث الكم نجدها متعددة ومتشعبة إلى حد كبير من الفئات الاجتماعية وفقا لطبيعة الظروف التاريخية الاقتصادية التى تموج به البنيات الاجتماعية لمجتمعات العالم الثالث . وإذا كان تعريف الطبقة يذهب على أنه مجموعة من الناس تتحدد من خلالها موقعها من العملية الانتاجية (الموقف الاقتصادى) بالرغم من أهمية العوامل الأيديولوجية والسياسية . فإن المجتمع لا يعرف طبقة واحدة . وبالنظر إلى هذا التعريف نستنتج وجود تناقضات طبقية . فالطبقة لا يمكن أن تتحدد إلا فى ضوء تناقضها مع أخرى . فمن خلال الموقف الاقتصادى (الممارسات الطبقية والعلاقات الايديولوجية والسياسية) يتحدد موقع القوى الطبقية من تقسيم العمل ، ومن مواقف السيطرة والخضوع . أى أن يصبح هناك طبقة حاكمة وأخرى محكومة [٢] . فعلى سبيل المثال . فى ظل نمط الانتاج الرأسمالى نجد أن المجتمع الرأسمالى يتمايز إلى طبقتين رئيسيتين البرجوازية والبروليتاريا ، وبينهما شرائح مختلفة . وإذا كان ذلك يمثل نمطا مثاليا متفق عليه نظريا ، فهو لا يعد نموذجا مناسبا لتصنيف الطبقات فى العالم الثالث خاصة إذا انطلقنا من نفس المحددات الطبقية ، وتغافلنا خصوصية البناء الطبقى فى البلدان المختلفة .

ولا يختلف اثنان من الباحثين (من مواقف نظرية متباينة) حول حقيقة أن البنية الطبقية فى العالم الثالث ذات طبيعة خاصة ، وذلك لعدم تماثل الملامح العامة للبناء الطبقى من

---

(١) ثمة جدل دائر حول تطبيق مفهوم الطبقة فى العالم الثالث وهم فى ذلك يرون أن هذا المفهوم يخضع لشروط غير دقيقة سواء من حيث الفهم أو من حيث التطبيق . ويؤكدون أن اقتحام المفاهيم الغربية فى هذا الواقع يخلط الحقائق و يهمل الواقع الثابت لهذه البلدان ، وهم فى سبيلهم لاثبات ذلك يطرحون هذا التساؤل . إلى أى مدى يمكن تطبيق مفاهيم الطبقة التى تطورت فى رحم المجتمع الغربى على واقع بلدان العالم الثالث ؟ فى هذا الموضوع انظر :

A. Sayad, "Le concept de class social, ses uso yeset son application aux societies economiques dites", 1980.

(٢) ى . كلير . " الطبقات والفئات الاجتماعية فى العالم الثالث " . فى : الكاتب (مجلة) ، ص ١٤٦ .

حيث غلبة الطابع الزراعى على السكان ، وتناقص المشتغلين بالصناعة ونُقص العمالة الماهرة ، وتعدد الأنماط الإنتاجية ، وازدواجية الاقتصاد الوطنى . إن البناء الاجتماعى فى العالم الثالث يختلف بالضرورة عن صنفه فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . ويرجع ذلك بالأحرى إلى عملية تشكل الطبقات فى هذه المجتمعات التى ترجع إلى الظروف التاريخية – والمعاصرة – التى مرت بها . فالطبقات الاجتماعية لدول العالم الثالث لم تأت بفعل عوامل خارجية فقط ، نتيجة دمج هذه المجتمعات فى إطار المنظومة لرأسملية العالمية ، بل ثمة عامل داخل آخر ساهم فى تشكلها أيضا [1] .

وعلى هذا الأساس ينبغى أن نقر فى هذا الصدد أن فرز الطبقات الاجتماعى فى العالم الثالث سوف يتم من خلال محورين : الأول فى ضوء الطبيعة الخاصة للطبقات الاجتماعية المتناقضة . أما المحور الآخر فيعالج موقع هذه الطبقات الاجتماعية من النظام الرأسمالى العالمى ، ومدى ارتباطها أو تناقضها معه . أو بمعنى آخر أن فرز الطبقات الاجتماعية سوف يتم بين الطبقات الثورية والطبقات المضادة للثورة على أساس طبيعة مصالح هذه الطبقات وموقعها من الثورة القومية [*] . فإذا كان الصراع الطبقى يعتبر المحرك الأساسى للأحداث على المستوى المجتمعى ، فإن التناقض الطبقـــى على مستوى التكوينات الاقتصادية الاجتماعية ، أو بالأحرى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، هو المحرك الأساسى للأحداث على الصعيدين الاقتصادى والسياسى . وعلى هدى ذلك فإن رصد القوى الطبقية فى العالم الثالث سوف يأتى على النحو التالى :

---

(١) أحمد زايد ، المرجع السابق ، ص ١١٧ – ١١٨ .
وحول ذلك أيضا يمكن الرجوع إلى :
سمير أمين ، التطور اللامتكافئ : دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة ، ص ص ٢٥٦ – ٢٥٩ .

(*) اتخذ الباحث فى تصنيف الطبقات الاجتماعية فى العالم الثالث معيار الفعل الثورى أو الفاعلية السياسية الذى به يقسم الطبقات الاجتماعية إلى معسكرين : معسكر الثورة ، ومعسكر الثورة المضادة . ولكن فى الوقت ذاته لم يغـــض الباحث طرفة عن موقع هذه الطبقات من أدوات الانتاج . انظر حول هذا الموضوع

عبد الباسط عبد المعطى ، دراســـات التكوين الاجتماعـــى والبنية الطبقية لمصر : الدراسات المحلية ، ص ٨١ .

أولا ، زعماء القبائل وشيوخ العشائر والملاك الإقطاعيين (*) ،

يرى " كلير " أن ثمة تداخلا بين طبقة الملاك الإقطاعيين وزعماء القبائل وأن تداخلهما كان نتيجة لسبب رئيسى يتلخص فى أن العوامل والقوى الداخلية التى ساعدت فى تفسخ القبائل البدائية هى العوامل التى عضدت قيام التنظيم الاقتصادى الاجتماعى للاقطاع . ونؤكد فى إطار هذا التداخل أن هناك تشابها فى علاقـــة الاقطاعيين بالفلاحين بعلاقة زعماء القبائل بباقى أفراد القبيلة ، ناهيك عن وقوفهمـــا أمام حركات التغيير الاقتصادى والاجتماعى[1] .

فإذا كانت البنية الأساسية للطبقات الاقطاعية فى مجتمعات العالم الثالث تتكون من مجموعة من الأفراد الحائزين للملكيات الكبيرة للأرض بصورة مباشرة أو غير مباشرة مضاف إليها مجموعة من الامتيازات السياسية الاجتماعية المتوارثة ، فإن هذه القوى الاقطاعية لا تكمن قوتها فى ملكية الأرض وحسب ، وإنما أيضا فى استغلال جماهير الفلاحين . وكذا فى تنظيم الانقلابات الرجعية لصالح الامبريالية . فبالإضافة إلى دورها الرجعى الذى تمارسه ، كان هناك دورا مستحدثا ناتجا عن دور الاستعمار ، يتلخص فى خدمة الاستعمار والعمل فى إطاره والحفاظ على مصالحه . إن القوى الإقطاعية كانت ولا تزال تستخدم من قبل القوى العالمية لإشباع حاجاتها من جانب ، ولتضغضع حركات التحرر الوطنى ودحض التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى من جانب آخر[2] .

وتعد طبقة الإقطاعيـــن وكبار الملاك العقاريين طبقة طفيلية رجعية ومحافظة فى آن واحد ، باعثها الأساسى هو تجنب ضياع نفوذها التقليدى حتى لو كلفها ذلك التضحية بالقضية الوطنية . إن هذه الطبقة بكل طبيعتـــها تصبح طبقة إقطاعيـــة ونصف برجوازية معا ، بحيث يمكن تسميتها إقطاعا رأسماليا أو بضاعيا ، أو برجوازية إقطاعية وعقارية . إن الطبيعة الأنانية والنفعية لهذه الطبقة تلتقى وتتطابق مع موقف رأس المال الأجنبى واحتكاراته من مجمل البنية الزراعية ، ومن تدمير علاقـــات الإنتاج التقليدية والقوى الطبقية المستفيدة

(*) ينبغى أن نشير فى هذا الصدد أن الاقطاع فى التشكيلات المتخلفة يتباين عن الإقطاع الكلاسيكى الذى عرفته المجتمعات الأوربية ، فهو فى الأولى إقطاع ناقص أو بالأحرى شبه إقطاع .

(١) ى . كلير ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٢) مجموعة من العلماء السوفييت ، التركيب الطبقى فى البلدان النامية ، ص ٢٤٢ .
وأيضا : حمود العودى ، أبعاد التكامـــل بين برامج التنمية والواقع الثقافى الاجتماعى فى المجتمع اليمنى ، ص ٧٨ .

منها، وفرض زراعة معينة تفى احتياجات المصانع الرأسمالية داخليا وخارجيا ، وكذلك تموين الأسواق الاستعمارية[1] .

إن الإقطاع هو الطبقة الطفيلية التى تعد السند الأساسى للبرجوازية العالمية كما أن مصالح الأخيرة تعتمد على التداخل مع الأول . إن الطبـــقة الإقطاعية بحكم طبيعتها الطفيلية لا تسعى إلى تطويـــر القوى المنتجة ، بقدر ما تسعى إلى تكوين العلاقات الاستغلالية الإقطاعية ، والدفاع عن علاقات الملكية الإقطاعية للأرض . الأمر الذى جعلنا نصفها بأنها طبقة محافظة ورجعية فى الوقت ذاته ، محافظة على مكتسباتها نتيجة بقاء الشكل الإقطاعى للأرض الزراعية ومخرجاتها ، وكونها أحد آليات الرأسمال الاحتكارى الأجنبى فى استنزاف موارد البلد المتخلف[2] .

من الطرح السابق يتضح أن الطبقة الإقطاعية لا يعول عليها كثيرا فى التغيير المؤدى إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، فهى غير قادرة أو بالأحرى " عنين " إذا جاز لنا استخدام هذه الكلمة – عن الإتيان بطفرات تنموية على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى . إن هذه الطبقة برغم قوتها الاقتصادية فهى عاجزة عن تحقيق قفزات واضحة فى الإنتاج ، ولكنها تستخدم هذه القوة – أقصد القوة الاقتصادية – بالإضافة إلى نفوذها السياسى فى شل فاعلية النشاط الاقتصادى لأكبر طبقات العالم الثالث وهى الفلاحين ، تلك الطبقة التى تستغلها وتستنزف قواها وفائضها الإقتصادى .

ثانيا ، البرجوازية ونشأتها المختلفة وإرتباطاتها فى العالم الثالث ،

ينبغى أن نشير فى فاتحة الحديث عن الطبقة البرجوازية فى العالم الثالث أن ثمة فروقا جوهرية بينها وبين مثيلتها فى العالم المتقدم ، فالبرجوازية فى العالم المتقدم أتت إما من أصول فلاحية تفككت عن الأسس الإقطاعية ، أو من أصول حرفية تركت المجتمع الإقطاعى بكل فلسفته لتقيم فى مجتمع جديد له مفاهيمه ومناشطه وأبنيته الخاصة . أما الطبقات البرجوازية التى تبلورت فى العالم الثالث فإنها جاءت من الشـــرائح العليا من الأصول الإقطاعـــية ، أى أنها تحمل كل جمود وترهل تلك الطبقة ، كمـــا تحمل كل تاريخها المرتبط بالاستعمار . إن

---

(١) معين ناصف – المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٢) توماس سنتش ، المرجع السابق ، ص ٤٩ – ٥٠ .

محتوى البرجوازية فى العـــالم الثالـــث يكمن فى خضوعهـــا لمزاحمة ونهب الاحتكارات الامبريالية[1] .

إن طبيعة البرجوازية الوطنية فى بلدان العالم الثالث تتحدد قبل كل شئ بدرجة تطور هذه البلدان تاريخيا . ففى هذه البلدان ظهرت البرجوازيات المدينية مثل مثيلتها فى الريف ، تلك التى أعاق ظهورها وتطورها العلاقات شبه الإقطاعية . بالمقابل ، سهل قدم الحضارة المدينية تحول التجار من الطابع العتيق إلى البرجوازية ذات طابع حديث ، تلك التى اطلق عليها الماركسيون الصينيون اسم الكومبرادور (*) أو الوسطاء بين العالم الرأسمالى والبلدان النامية . والذين اشتركوا فى إنشاء الكثير من الصناعات . فعلى سبيل المثال نجد فى أمريكا اللاتينية والشرق بعد الحرب العالمية الثانية ، أن الفئة العقارية الكومبرادورية والزراعية قد انتقلت إلى التصنيع القائم على الاستعاضة عن الواردات ، وقد اشتركت بصورة كبيرة مع رأس المال الأجنبى فى الصناعات الخفيفة الجديدة . أما فى إفريقية فكانت على العكس من ذلك . إذا لم يكن لها طبقة برجوازية حضرية ذات تركز شديد ، ومتحالفة مع الملكية العقارية الكبرى[2] . ويجدر بنا أن نذكر فى هذا المقام أنه ليست كل البرجوازية تتخذ موقفا إيجابيا من المراكز الاستعمارية ، فقد اتخذ جزء من هذه الطبقة موقفا تقدميا ثوريا أسهم بشكل حاسم فى تطور الثورات الوطنية والحركات التحررية في العالم الثالث .

ولكن " ليتمان " يعترض على المقولة السابقة ، ويرى أن البرجوازية الوطنية برمتها تتسم بطابع معادى للاستعمار والامبريالية . فهو يشير إلى أن تقدميتها ليست محدودة بحدود طبيعتها الاجتماعية كطبقة مستغلة فحسب ، بل تتخذ أشكالا متباينة فى مختلف البلدان التابعة تبعا لمختلف الظروف التاريخية الملموسة فى كل بلد والتوزيع الطبقى لها ، ومستوى الوعى الطبقى

---

(١) نجاح واكيم – المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(*) استخدم هذا المفهوم أول ما استخدم فى الصين ، حين كان الرأسمال الأجنبى يستخدم بعض الصينيين كعملاء لهم فى مباشرة العدوان الاقتصادى ، وهذه الفئة هى طبقة برجوازية تربت فى أحضان الرأسمالية الامبريالية التى ترتبط بالقوى الاقطاعية المحلية ، ولها علاقة وثيقة معها . وفى ضوء هذا المفهوم اصطلح على البرجوازية الكومبرادورية بالفئة العليا من البرجوازية المحلية للبلدان المستعمرة وتشمل التجار والوسطاء وأصحاب المصارف والمرابين وجزء من البرجوازية الصناعية . والبرجوازية الكومبرادورية بهذا الوصف مع العناصر الإقطاعية وشبه الإقطاعية تعد الركيزة الأساسية للامبريالية فى البلدان المتخلفة . راجع فى ذلك :
ماوتسى تونج : المؤلفات المختارة ، الجزء الأول ، ص ٢٤ .

(٢) سمير أمين ، التطور اللامتكافئ ... ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ – ٢٦١ .

لدى الطبقات الكادحة وما شابه ذلك . كما يذهب إلى أن البرجوازية الوطنية ليست متجانسة التركيب ، فالمصالح السياسية والمواقع الاجتماعية المحددة لمختلف فئات هذه الطبقة لا تتطابق دائما ، ولكن الصفة العامة التى تميز تطور البرجوازية الوطنية فى البلدان المستعمرة والتابعة ، أنها تتخذ موقفا تقدميا من الامبريالية والإقطاع معا [١] . ولكن بدورنا نذهب إلى أنه إذا كانت البرجوازية تركب موجة التقدمية والثورية فى ضوء مفهوم القومية . فإنها تتخذ موقفا مزدوجا . فبالإضافة إلى هذه الصفة ، فإنها تعتبر طبقة مستغلة خاسرة لمواقف الكادحين . إن الطبيعة المزدوجة للبرجوازية فى العالم الثالث تتضح بشكل سافر من الخطوات الثورية التى تتخذها القوى التقدمية فى العالم الثالث . ولكن على أية حال فليست البرجوازية متشابهة فى كل المجتمعات النامية .

ويرى " كلير " أن الطبقة البرجوازية فى العالم الثالث تعد أكثر الطبقات تقدما نتيجة لارتباطها بأكثر التشكيلات الاقتصادية والديناميكية ولكنها فى الوقت نفسه عاجزة عن الإتيان بجديد نتيجة تخلفها فى صنع تكتيك حديث لإنتاجها . أو بمعنى آخر أنها عاجزة عن إدخال تغييرات تكنولوجية حديثة فى التشكيلات الاقتصادية الأخرى ، لذا نجدها لا تلعب دورا مؤثرا فى مجالات الزراعة والخدمات ، لأن هذه المجالات الاقتصادية ترتكز بالأساس على الاقتصاد التقليدى وتبقى لها دور فى الصناعة والتجارة . ولا يعول " كلير " كثيرا على دور البرجوازية فى العالم الثالث فى مجال التصنيع ، لأنه يرى أن هذه الدول ضعيفة أو متوسطة من حيث نموها الصناعى ، كذلك أن إنتاجية مصانعها ضعيفة ، وذلك راجع إلى ضعف الاستثمارات المالية وعجز السوق الداخلى وضيق السوق الخارجى نظرا للمنافسة العالمية [٢] .

وعلى الرغم من تعدد الفئات البرجوازية فى العالم الثالث التى تتوزع على القطاعات الاقتصادية المختلفة (البرجوازية التجارية ، البرجوازية الزراعية ، والبرجوازية المالية . ثم البرجوازية الصناعية) ، فإن هذه الطبقة لا تملك حوافز موضوعية على الاستثمار فى الاقتصاد القومى ، ولا تعمل بالتطور الاقتصادى الاجتماعى . وبالنظر إلى الطبقة البرجوازية الصناعية نجدها أقل الفئات عددا وتطورا . وهى تتواجد بكثرة فى الصناعات الخفيفة ، والصناعات الاستهلاكية (الأغذية) ، والورش الصغيرة . وتضم هذه الطبقة صغار ومتوسطى

---

(١) ليتمان : حول ايديولوجية البرجوازية الوطنية ، ص ٢٧ .

(٢) كلير ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ – ١٥٤ .

وأيضا : Popove, "The class structure in the developing countries", p. 239.

الرأسمالية ، وتعتبر أكثر الفئات تعرضا للآثار الناتجة عن نشاط ومنافسة الاحتكارات الأجنبية وضيق السوق المحلى ، وقلة رأس المال ، ونقص العمالة ، وزيادة الاستيراد . وأنه نتيجة لضعفها وقلة حيلتها تجاه المنافسة وقلة رأس المال ، فهى لن تستطيع أن تصبح الشريحة القائدة لعمليات التنمية الوطنية إلا بتدعيم الدولة لها [1] .

وبالإضافة للفئات البرجوازية التى سبق ذكرها ، فإن البلدان النامية شهدت فئات أخرى مثل : السماسرة ووكلاء شركات أجنبية وتجار وحملة الأسهم والسندات والمضاربين العقاريين ، هؤلاء كانوا بعيدين تماما عن عمليات الإنتاج وعن الروح الوطنية ، فهم لا يتورعون عن القيام بأى شئ طالما ذلك يحقق له مصالحهم الشخصية وزيادة ثرواتهم . هذه الفئات التى يطلق عليها بالفئات الطفيلية ، ليسوا سوى سماسرة للرأسمال الأجنبى والبضائع الأجنبية الاستهلاكية التى يغرقون بها الأسواق ، والتى فى التحليل النهائى تغرق البلاد فى الديون وترهنها للنظام الرأسمالى العالمى .

وثمة فئات برجوازية أخرى نمت فى البلاد المتخلفة مع توسع أجهزة الدولة ونشاطاتها هى فئات البيروقراطية البرجوازية ، تلك التى تشمل كبار الموظفين من مديرين ورؤساء إدارات وكبارالضباط ، الذين يعملون بشتى الوسائل على تحقيق ثروات سريعة سواء عن طريق الرشوة أو عن طريق مشاركة رأس المال التجارى فى الصفقات ، وأداتهم فى سبيل تحقيق ذلك ما يشغلونه من وظائف وما يحتلونه من مراكز . وهؤلاء غالبا ما يكونون ذوى صلة مباشرة بعُمْد الحكم ، فهم إما أن يكونوا من رجال الحاكم ، أو أقارب القائد " الرئيس " أو أبناء عشيرته أو منطقته أو المشايعين له ولأيدولوجيته فى الحكم [2] .

بالإضافة إلى كل ما سبق ، فإن البلدان النامية تعج بالفئات الاجتماعية التى لا يمكن أن تضعها تحت أى مصفوفة طبقية ، لأنها لا تملك وظائف مستقلة ومحددة ، وتلعب دورا أساسيا فى تشكيل النظم الاجتماعية ، وأهم هذه الفئات هى البرجوازية الصغيرة ، سواء ممن يملكون وسائل الإنتاج البسيطة ، ويعتمدون فى إنتاجهم على عملهم الشخصى ولا يستثمرون بسببها عملا مأجورا ، أو صغار الكسبة ممن يمارسون أعمالا اقتصادية لا تدخل بصورة مباشرة فى صميم العملية الاقتصادية ، ولكن تدور فى فلكها مثل : صغار التجار والمقاولين والحرفيين

---

(١) توماس سنتش – المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

(٢) نجاح واكيم ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

والسماسرة والموظفين وصغار رجال الدين والطلاب وصغار الضباط ، هؤلاء الذين يميل البعض إلى تسميتهم – تجاوزا – بالطبقة الوسطى أو بالفئات البنية [١] .

إن تحديد هوية البرجوازية فى العالم الثالث دائما ما يتم فى ضوء مدى إرتباطها بالرأسمالية الأجنبية ، ولكن هذا المعيار يعتبر قاصر وغير كاف . لأنه قد يكون فى العلاقة مع رأس المال التخفيف من التبعية ، فليس المهم إذن العلاقة مع رأس المال . وإنما ما تفضى إليه هذه العلاقة من نتائج وعلاقات . وقد يكون هذا المعيار مفيدا فى تصنيف البرجوازية بالرجعية أو التقدمية ، ولكن أيضا قد يكون إجحافا لها إذا سلمنا بهذا المعيار فقط ، ويمكننا إضافة معيار مدى سعيها لتشييد الاستقلال القومى ، ومن ثم إقامة هياكل التصنيع الوطنية ، وكذا علاقاتها مع كل الطبقات المستغلة والمستغلة معا . إن البرجوازية التى لا تسعى إلى التخلص من قدر التبعية وتقسيم العمل الدولى ، وتعمل جاهدة على الإتيان بالاستقلال الوطنى وانجاز عمليات التنمـــية الاقتصادية والاجتماعية . فهى على حد تعبير " فرانز فانون " برجوازية عاجزة ، وقد دلفت إلى الشيخوخة فى سن مبكرة .

وبعد العرض السابق يمكن القول أن ثمة تشابه بين الإقطاع وزعماء القبائل والعشائر والطبقة البرجوازية فى العالم الثالث ، فى كل خصائصها وسلوكياتها وتفاعلاتها داخليا وخارجيا . وندلل على ذلك بوجهة نظر " حمزة علوى " التى جاء بها فى مقالة " الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار " ، والذى يرى فيها أن مجتمعات العالم الثالث شهدت تحكما سلطويا على جميع الأصعدة من خلال ثلاث طبقات : الأولى هى البرجوازية الأجنبية، والثانية هى البرجوازية المحلية ، أما الأخيرة فتتمثل فى ملاك الأرض للإقطاعيين . ويضيف أن الطبقتين الثانية والأخيرة يسود بينها مصالح غير متعارضة ، بل ومتطابقة ، كما أن العلاقات بينهما سلمية وتعاونية ، وإن كانت غير متكافئة [٢] . وهذا ما يجعلنا نرى أنهما يقفان دائما ضد مصالح الطبقات الدنيا الكادحة فى البلدان النامية ، ويسعيان إلى وأد حركتهم الراديكالية التى تسعى إلى ازالة الفوارق الطبقية وعدم استنزاف فائض إنتاجهم الاجتماعى .

---

(١) كلير ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ – ١٥٦ .

(٢) H. Alawi, "The state post colonial societies: Pakistan and Banglades", p. 38-40.

ثالثا ، الفلاحون فى العالم الثالث ،

تتواجد طبقة الفلاحين فى كافة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية القائمة ، فكما هى موجودة فى التشكيلات الرأسمالية ، وفى المجتمعات ذات التخطيط المركزى ، فهى أيضا قائمة فى مجتمعات العالم الثالث . ويشكل الفلاحون فى بلدان العالم الثالث السواد الأعظم من سكانها إذ يشكلون من ٥٠٪ إلى ٨٠٪ من مجموع السكان (*) ، فى حين لا يتجاوز نسبة العاملين فى الزراعة فى البلدان المتقدمة ٤ر٥٪ فى بريطانيا ، ٦٪ فى فرنسا ، ٣٪ فى الولايات المتحدة . وذلك أنه يرجع إلى السمة الرئيسية للإنتاج الزراعى السائد فى كثير من بلدان العالم الثالث ، وإلى تخلف الصناعة وعدم انتشارها ، وإلى الأساليب الأولية المتبعة فى الزراعة ، وتدنى مستويات الإنتاج ، وتخلف التكنولوجيا ... الخ . وتعد هذه الطبقة من أهم أجزاء التركيب الطبقى فى البلدان النامية باعتبارها المون الرئيسى للبروليتاريا الحضرية التى ترتبط بوشائج عضوية مع العمال المهاجرين من الريف [1] .

وثمة اختلاف واضح بين شرائح الطبقة الفلاحية فى البلدان النامية من بلد إلى آخر . إن الفلاحين فى العالم الثالث يتألفون من عناصر متباينة ويخضعون لتغيرات شتى . ويمكننا أن نضع أيدينا على هذا التباين من خلال ما تحتله الشرائح المختلفة من موقع اقتصادى واجتماعى . إن غالبية هذه الطبقة يتكون من فلاحين مؤجرين لحيازات صغيرة وصغار فلاحين يعملون على أراضـــيهم . وحتى وان كان التمركز الواسع للأرض هو ما يسم ريف بعض البلدان ، فإن علاقة صغار الفلاحين بالأرض وأشكال استغلالهم تأخذ اشكالا متباينة ، لذا يمكن القول أن الفلاحين البروليتاريين وفلاحى الكفاف وصغار الفلاحين ، أنماط يصعب الفصل بينها . وإذا كانت الزراعة هى أول مجال يشهد الاستغلال والتغلغل الاستعمارى ، وأن الفلاحين هم أول من تحملوا أعباء الأشكال الاستعمارية حيث الاستغلال ، فإننا يمكن الجزم بأن فلاح العالم الثالث يعانى أبشع صور الاستغلال سواء فى أشكال ما قبل الرأسمالية أو بشكل آخر مستحدث فى هيئة قروض ربوية والعمل المجانى أو التنازل عن جزء من المحاصيل . إن صور الاستغلال الذى يلقاه الفلاح فى العالم الثالث هى التى تولد الطاقات الثورية المعادية للاستعمار

(*) هناك إحصائية ترى أن الفلاحين يشكلون غالبية سكان البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٦٠ ٪ و ٩٠ ٪ ويستثنى من ذلك عدة بلدان فى أمريكا اللاتينية مثل : الارجنتين وشيلى والأورجواى ، حيث تقل نسبتهم فى الزراعة بسبب ما حدث من تطور فى الانتاج الصناعى فيها .

انظر فى ذلك :

مجموعة من العلماء السوفييت ، المرجع السابق ، ص ٤٢٥ .

(١) كلير ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

والامبريالية وللقوى التى تعمل على الحفاظ على مصالحها ، وعلى ذلك فإن الفلاحين هم الوجه الآخر المتمم للعملية الثورية مع الطبقة العاملة [١] .

وتتعدد العوامل التى تؤثر فى حقيقة تماسك فلاحى العالم الثالث كطبقة . ففى ظل سيادة بطء حركة التطور الاجتماعى التى تشهدها مجتمعات العالم الثالث ، يلعب الانتماء العرقى أو الدينى أو الطائفى أو العشائرى دورا متعاظما فى بعثرة الفلاحين . وعلى الرغم من أن هذه الأشكال من العصبيات لها دور فعال فى الطبقات الأخرى ، إلا أنها فى موقف الفلاحين لا تفعل سوى التفكك والتشتت . وبالإضافة إلى هذا العامل هناك عاملان آخران هما : التشتت الجغرافى ، والتفاوت الاقتصادى الواضح بين شرائحها .

ويمثل التفاوت الاقتصادى واختلاف مصالح الفلاحين أهم العوامل فى عدم تحقيق التماسك بينها . ولكن فى مقابل ذلك ، هناك مجموعة من العوامل تعمل على تحقيق تماسك طبقة الفلاحين نذكر منها : وحدة الشعور بالاستغلال الداخلى المتعدد الوجوه من أصحاب الملكيات الكبيرة والإقطاعيين وكبار الرأسماليين ، ووحدة الشعور بالاستغلال الخارجى نتيجة الاستغلال العالمى الواقع عليهم ، وما تعكسه سياسة المحصول الأحادى ، وتطور الوعى الاجتماعى والسياسى للفلاحين وزيادة المشاركة السياسية . إن وجود مثل هذه العوامل بين الفلاحين هى التى تجعل الفلاحين أبرز القوى الثورية فى العالم الثالث تلك التى لا تجد لها من حليف سوى البروليتاريا [٢] .

رابعا : طبيعة البروليتاريا فى العالم الثالث :

بداءة يمكن القول أن أهم ما يسم الطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث ، أنها تعد من أكثر الطبقات نضالا وثباتا من أجل إتمام عملية الاستقلال الوطنى ، وهى فى ذلك لا تقل مصلحة عن الفلاحين فى النضال والمواقف المشتركة . أضف إلى الخاصية السابقة ، خاصية أخرى تتمثل فى النمو المطلق والنسبى لوزن العمال النوعى فى إجمالى عدد السكان ، وازدياد ثقلهم النسبى ، ونقص عددهم المشتغل بالصناعة .

---

(١) توماس سنتش ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢ .
وحول دور الفلاحين فى الثورة راجع :
حمزة علوى ، الفلاحون والثورة ، ١٩٦٨ .

(٢) جوكوف وآخرون ، البلدان النامية وقضاياها الملحة ، ص ٥٠ .

ومن غير شك أنه نشأت ظروف تاريخية أكثر مناسبة لنمو البروليتاريا فى العالم الثالث خاصة نتيجة حصولها على الاستقلال السياسى وحدوث طفرات مناسبة فى مسائل التطور الاجتماعى والاقتصادى . وإذا كان الاستعمار قد عمل على عدم تأهيل الأيدى العاملة التى عملت فى إطاره بغرض استنزافهم من جانب ، وعدم استخدامهم فى أغرض التحرر الوطنى من جانب آخر ، فإن الأيدى العاملة فى البلدان النامية غداة حصولها على استقلالها السياسى طرأت عليها تحولات كبيرة فى قدراتها الفنية حتى يمكن القول إنها أضحت محترفة . فعلى سبيل المثال ، نجد أن بروليتاريا الصناعة التحويلية الكبيرة فى أمريكا اللاتينية وآسيا تتألف من العمال المحترفين وسكان المدن الدائمين . وبالنظر إلى بدان آسيا وافريقيا خلال حقبتى الستينات والسبعينيات ، نجد أن عدد العمال الصناعيين قد تضاعفوا حتى وصل عددهم فى أوائل الثمانينات ما بين ٣٥ إلى ٨٥ مليون نشخص [١] .

وعلى الرغم من التطور الذى طرأ على الطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث ، إلا أنها لم تتخلص بعد من كل ملامح بروليتاريا " عهد الاستعمار " تلك التى يتوقف بالضرورة على تصفية بقايا أشكال الاستعمار ، وتغلغله فى كافة الأجهزة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . إن البروليتاريا كطبقة ترتبط بشكل مباشر ووثيق مع الإنتاج ، وتنمو وتتطور وفقا لنمو وتتطور الاقتصاد . وجدير بالتوضيح أن بروليتاريا الدول النامية لم تمر بمراحل التطور التى اجتازتها بروليتاريا العالم المتقدم . إن مجموعة الظروف السياسية والاقتصادية التى مرت بها دول العالم الثالث ، التى خربت أوضاعها وواقع التبعية وموقعها من تقسيم العمل الدولى ، ساهمت فى إعاقة إقامة التصنيع ، ومن ثم ولدت طبقة عاملة مشوهة ، أو بشكل أدق إنما عملت على وأد نمو الطبقة العاملة [٢] .

ويتميز التركيب العام للبروليتاريا فى العالم الثالث بتنافر وتعقيد شديدين ، وكذلك بالتفاوت الواضح بين شرائحها المختلفة . ويرجع ذلك إلى سببين : الأول تعدد قطاعات الاقتصاد وانفصالها الكامل أو شبه الكامل عن بعضها البعض ، وعدم وجود تجانس اقتصادى بين مختلف فروع الاقتصاد وقطاعاته التى جاءت ببنية اجتماعية مفككة ، وكذا فى تركيب كل طبقة على حدة . لذا نجد فروقا واضحة بين فئات العمال تبعا لكل قطاع . أما السبب الآخر فيعود الى التباين الواضح فى درجة اعتماد العمل على العمل المأجور . أضف إلى ما سبق أن الطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث غير متمركزة بشكل عام . فبسبب غياب الصناعة الكبيرة

---

(١) Y. Popove, op. cit, p. 240.

(٢) حمود العودى ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

أو محدوديتها ، يتوزع العمال كمجموعات قليلة العدد على مؤسسات التجارة والخدمات وأحواض السفن والمؤسسات الصناعية الصغيرة والمعامل والورش الصغيرة ، أو كخدم فى المنازل والعمارات السكنية . إن درجة تمركز الطبقة العاملة فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، وفى البلدان التى أقيمت فيها قاعدة صناعية إلى حد ما مثل : البرازيل ومصر وتركيا والهند ، قد بلغ درجة عالية ، وكان القسم الأعظم من هذا التمركز فى المؤسسات الكبيرة التى أقامتها الدولة[1].

والواقع أن ضعف البروليتاريا فى العالم الثالث لا يرجع إلى ضآلة حجمها فحسب ، بل يعود إلى جانب ذلك إلى بعثرتها وضعف تنظيمها ووعيها الطبقى . وهذا ما يجعلها تتأرجح أيديولوجيا وتقع تحت تأثير الإيديولوجية والأحزاب والبرجوازية ، وتدخل أحيانا فى تنظيمات رجعية أو شوفينية أو طائفية . الأمر الذى حدا ببعض الكتاب إلى نفى وجود بروليتاريا أصيلة فى العالم الثالث ونفى صفة الثورية وكذا موقعها من الثورة .

نخلص من كل ما سبق أن التنوع كبير فى التشكيلة الطبقية فى العالم الثالث ، وأن لكل بلد من بلدان العالم الثالث خصائص وشروطا خاصة ، وبالتالى فإن هذه البلدان تختلف فيما بينهما من حيث التركيب الاجتماعى الطبقى ، وأيضا من حيث نسبة القوى السياسية الاجتماعية ، ومن حيث وزن ونشاط الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة . والمتطلع إلى التركيب الاجتماعى للبلدان النامية يستطيع أن يتوصل الى أنه من الصعوبة بمكان أن يتم تقسيم بنياتها الاجتماعية إلى طبقات رئيسية وأخرى ثانوية ، إلا فى ضوء موقعها من الثورة القومية والاشتراكية . إن تعدد أنماط الانتاج فى العالم الثالث ولّد شرائحا وفئات اجتماعية مختلفة ، لذا يدفعنا هذا الاعتبار إلى القول أن الطبقات الاجتماعية فى دول العالم الثالث ما زالت فى طور التكوين ، وجاءت بعيدة عن تأثير الصناعة ، أو العكس ، وهذا ما سيتضح فى الطرح التالى للبناء الطبقى فى بلاد العالم الثالث الشرق أوسطية .

ثالثا ، نماذج للبناء الطبقى فى بلدان العالم الثالث ، بلاد شرق أوسطية .

قبل أن نخوض فى عملية عرض نماذج البناء الطبقى فى مجتمعات العالم الثالث الشرق أوسطية ، فإننا سوف نقدم عرضا للبناء الطبقى فى هذه المجتمعات بصورة كلية ، ثم فى جزئية تالية سوف نفرد لكل نموذج بطريقة جزئية .

---

(١) نجاح واكيم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٠ . وأيضا : مجموعة من العلماء السوفييت ، المرجع السابق ، ص ٩٦ .

١ – البناء الطبقى فى الشرق الأوسط ، نظرية كلية ،

يواجه الباحث الذى يتصدى لتحديد معالم البنية الطبقية فى مجتمعات الشرق الأوسط صعوبات جمة . فهذه المجتمعات تعرف تداخل الحدود بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتنوع المكانات الاجتماعية . الأمر الذى يجعل من الصعوبة بمكان تحديد الخطوط الطبقية الفارقة . إن الاستناد إلى الملكية والدخل فقط كمعيارين لتحديد الحدود الطبقية لا يفيد فى هذه المجتمعات ، إذ تلعب الاعتبارات الدينية والأخلاقية والقبلية والثقافية أدواراً لا يمكن تغافلها فى تكوين الطبقات . لذا نجد أن معيار المهنة فى هذه المجتمعات تعد أهم وسيلة فى تحديد البنية الطبقية بوصفها أهم عناصر البناء الطبقى ، إذ تعكس مستوى التعليم ومقدار الدخل ، ناهيك عن توضيحها للجوانب الثقافية للطبقات المختلفة . وإذا كانت مجتمعات العالم الثالث (الشرق أوسطية) قد عرفت طبقتين أساسيتين هما : الطبقة العليا التى تضم الحكام وكبار الملاك البرجوازية التجارية وكباررجال الدين ، والطبقة الدنيا التى تضم بقية السكان ، فإن هذا البناء قد انتابه كثير من التحولات خلال القرن الحالى ، نتيجة ما طرأ عليه من تغيرات ديموجرافية واجتماعية واقتصادية .

وفى تحليل شامل للتدرج الاجتماعى لمجتمعات الشرق الأوسط أوضح فان نيوهوزه "Van Niewenhuijze" أنه يصعب الوقوف على مفردات بنية هذه المجتمعات دون معرفة جذورها التاريخية الحضارية ، فهو يرى أن الإسلام لعب دورا هاما فى تطور هذه المجتمعات ، وتشكيل بناءاتها الطبقية ، وهو دور يختلف تماما عن الدور الذى أدته المسيحية فى المجتمعات الغربية ، وهو فى ذلك يصنف الجماعات الطبقية إلى ثلاث : عليا ، ووسطى ، ودنيا . ويرى أن الطبقة العليا فى مدن الشرق الأوسط ترتبط بطريقة وثيقة بمصادر الثروة والسلطة السياسية . وتشكل هذه الطبقة صفوة قليلة العدد تتحكم فى القرارات السياسية القومية . فعلى سبيل المثال نجد أن هذه الطبقة فى إيران تتشكل من حوالى ألف أسرة ، وتقيم فى قصورها الواقعة فى المدن الإيرانية الأساسية ، أما فى السعودية فنجدها تتألف من الأسرة الحاكمة وبعض الأسر المتعاونة معها ، ولكن أهم ما يسم هذه الطبقة هو احتكارها لمصادر الثروة والسلطة معا . ثم يضيف إلى هؤلاء أصحاب المناصب والنفوذ والإدارات الكبيرة فى بعض بلدان الشرق الأوسط مثل مصر ، سوريا ، والعراق وليبيا ، والجزائر .

---

(١) نجاح واكيم ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ – ١٧٧ .

ويرى " فان هوزه " أن الطبقة الوسطى في هذه البلدان تشمل قطاعا كبيرا ممن يشتغلون المهن الفنية مثل الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات وضباط الجيش والمديرين المنفذين وصغار الضباط . وبيد أن هذه الطبقة يختلف حجمها من بلد إلى آخر ، فإن أهم ما يميزها أنها تبدو الطبقة الوحيدة التي تعمل جاهدة على تدعيم مكانتها الاجتماعية ، وكذا تحسين ظروفها المعيشية .

أما الطبقة الدنيا فيرى أنها تضم العمال والصناع والعاطلين عن العمل أو من يعمل مهن هامشية . وتضم هذه الطبقة قطاعا كبيرا من سكان مدن الشرق الأوسط ، وهناك خصائص عامة تميزهم أهمها : ارتفاع ملحوظ في معدلات المواليد والوفيات ، وإنخفاض شديد في معدلات الدخول ، وارتفاع نسبة الأمية ، تلك الخصائص التي تحول دون وجود ظهور وعي طبقي ، كما أن هذه الخصائص تجعلنا نقول أن هذه الطبقة تختلف عن نظيرتها الأوربية . ويرى " فان هوزه " أن هذه الطبقة تضم فيما بينها قطاعا كبيرا من أفراد الطبقة الدنيا الذين يعملون في المهن اليدوية سواء الحكومية أو الخاصة ، ومن العمال غير المهرة والخدم والباعة الجائلين ، والذباحين ، وغسالات الملابس ، وفقراء المدن ، والحلاقين ، وخدم المساجد ، والأماكن العامة ، واللحادين ، ودباغي الجلود ، والزبالين ، وناقلي آبار المجاري ، والغجر . ويضيف " فان نيوهوزه " أن البناء الطبقي في مجتمعات الشرق الأوسط تتأثر بالاعتبارات الأيكولوجية سواء من حيث التشكل أو من حيث التوزيع (١) .

وإذا نظرنا الى محاولة أخرى قام بها " بيل " Bill نجده يتفق مع " فان نيوهوزه " في أنه يرفض محاولة رصد البناء الطبقي لمجتمعات الشرق الأوسط وفقا للمفاهيم الماركسية ، فهو يرى أن للتأثير السياسي والتوجيه الشخصي للسلطة عظيم الأثر في الوقوف والتعرف على معالم البنية الطبقية . إن التأثير السياسي والتوجيه الشخصي ، وكذا التعليم ، يلعبان دورا مؤثرا بدلا من الثروة في تشكيل البنية الاجتماعية . وفي محاولة من " بيل " لتعديل وتوسيع النموذج الماركسي للطبقات ، فإنه يرتكز على نموذج الموازيكا Mosaic مستخدما في ذلك المفاهيم الماركسية مع الفيبرية مع البارسونزية مع وجهة نظر لينسكي ودارندورف ، ليعالج بها البناء الطبقي وكأنه منظومة معقدة لمجموعات اجتماعية متداخلة .

---

(١) V.N. Wenhuijze, social stratification and the Middle East, 1956.

نقلا عن : السيد الحسيني ، المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، ص ٣٠٧ – ٣٠٩ .

ولكن فى الوقت نفسه اختزل من خلال هذه النظرة الطبقات ، ونظر إليها على أنها فروق بين الأفراد سواء فى توزيع القوة أو المكانة أو الثروة ، لأن الطبقات لا تشير فقط إلى علاقات التوزيع فى السوق حسبما يرى ماكس فيبر ، بقدر ما تشير إلى علاقات الإنتاج . ونتيجة لذلك فإن تحليله اقتصر على كافة الأفراد سواء فى اتقان تقنيات المناورة والتآمر ، أو على تفسير التركيب على أساس البنى السياسية والعقائدية والاقتصادية لنموذج الانتاج (١) .

والمتفحص لأعمال البناء الطبقى فى مجتمعات الشرق الأوسط يجد أن رؤاهم لا تتعدى النظر إلى هذه المجتمعات وكأنها مرقع من المجموعات والطبقات الاجتماعية لا هم لها إلا الصراع من أجل السلطة واستحواذ العملية السياسية ، دون النظر إلى القضية الأساسية وهى الموقع من العملية الإنتاجية ووسائل الإنتاج . إن النظرة المتأنية لهذه الأطروحات نجدها تقصر النظر إلى البنية الفوقية فى غير علاقاتها مع قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، كما أنها تنظر إلى البنية الطبقية على أنها بنية طبقية حضرية دون الالتفات أن المجتمع له بنية طبقية تخص الريف ، ناهيك عن أن هذه الدراسات تغفل دور عمليات التنمية الاقتصادية وخاصة عمليات التصنيع فى عملية التشكيل الطبقى ، وما ينتج عنها من الصراع الطبقى الاجتماعى .

٢ – التشكيلات الطبقية فى بعض مجتمعات الشرق الأوسط : نظرة جزئية (*)

الطبقات فى سوريا :

نظرا لضآلة الدراسات عن سوريا ، فإن تناول الطبقات فيه سوف يتم فى ضوء التقسيم الايكولوجى ريف وحضر . ويمكن أن تقسم الطبقات فى الريف إلى مجموعة من الشرائح فى ضوء الأوضاع السكنية وتوزيع الدخول . فهناك شريحة هامشية من البدو والرحل تستحوذ على ٥ ٪ من سكان الريف ، وشريحة دنيا وتمثل ٥٨ ٪ من السكان الريفيين ، وشرائح وسطى وتضم نحو ٥ر٤١ ٪ . أما بالنظر إلى توزيع الدخول فنجد أن هناك شريحة دنيا تمثل ١٨ ٪ من سكان الريف وحصتها ٦ ٪ من الدخل الزراعى . أما الشرائح الفقيرة فتستحوذ على ٥١ ٪ من سكان الريف ، وتتكون من صغار الحائزين والمالكين ، وهذه الفئة تستأثر بحوالى ربع الدخل الزراعى تقريبا .

---

(١) J.A. Bill, " Class Analysis and Dialectics of Modernization in the Middle East, p. 417-439.

وهناك محاولة أخرى لخلدون النقيب لرصد البناء الطبقى باستخدام المفاهيم الماركسية مع الفيبرية انظر :
Kh. H. Al Nageeb, preliminary studies in social stratification in Arab countries, 1980.

(*) ثمة غرض يسعى من أجله هذا الجزء ، ألا وهو وصف البنية الطبقية فى عدد من البلدان الشرق أوسطيه هى : سوريا ولبنان والعراق والسودان وباكستان وايران . والواقع أن اختيار هذه البلدان تم على =

أما الشرائح المتوسطة فإنها تشكل نحو ٣ ٪ من سكان الريف ، ولها ٤٥ ٪ من قيمة الدخل الزراعى . والشريحة العليا فهى حوالى ١ ٪ من مجموع السكان ولها ١٥ ٪ من الدخل ، ويتبع لها شريحة المالكين المستثمرين المتغيبين ، وحصتها نحو ١٠ ٪ من الدخل . ويسود الريف فى سوريا علاقات تقليدية محافظة تجمع بين رحاها الأنماط العصبية والقبلية الأقليمية ، وكذلك الانتماءات والولاءات السياسية والحزبية والشخصية . ومن بين هذه الفئات نجد أن الشرائح المحرومة من الأرض هى أكثر هذه الفئات وعيا ، وبشكل خاص العمال الزراعيين . وتشكل هذه الفئة مع شرائح صغار الحائزين فى المستويات الدنيا نحو ثلث الأسر الفلاحية . ويسود بين هذه الفئات وبين كبار الملاك وبقايا الاقطاعيين صراعا ، ولكن هذا الصراع يظل قابعا في حدود الفردية أو العشيرة أو القرية . ولكن مع قرب الفئات الأخرى المالكة من السلطة فإن هذه النزاعات تتم حلها بالطرق السلمية فى صالح الأقوى اقتصاديا وسياسيا .

وبالنظر إلى الأوضاع والعلاقات الاجتماعية فى الحضر السورى يتضح أن ثمة تفاوتا هائلا فى مستويات المعيشة بين أحياء المدن . إذ يقترب بعضها من الأحياء الغنية من المدن الأوربية ، والآخر يدخل فى جلابيب البؤس والقهر خاصة المجتمعات المنتشرة فى الضواحى . وطبقا للوضع السكنى ، فهناك شرائح دنيا وتمثل ٤٥ ٪ من سكان الحضر ، وشرائح وسطى تشكل ٣٥ ٪ من سكان المدن . أما الشرائح العليا فتمثل حوالى ٢ ٪ من سكان الحضر . وترى إحدى الدراسات أنه عشية التغيرات التى طرأت على القطر السورى ، التى أتت باعتلاء الحكم العلوى ، شهد المجتمع السورى نشوء ونمو طبقة برجوازية وطنية فى الصناعة والتجارة والخدمات بحماية الدولة ورعياتها ، وهذه الطبقة فى شرائحها العليا نجدها توسعت فى نطاق الأسر الأرستقراطية وبالتحالف مع الأسر الإقطاعية . وفى شرائحها الوسطى والدنيا ترعرت فى ظروف الحرب ، وما أحدثته من اختناقات وارتفاع أسعار وغير ذلك ، أدى إلى تكوين هذه الطبقة للثروات بطريقة سريعة . وجدير بالذكـــر أن هـــذه الطبقة قد شـــملت جميع المناشط ما عدا قطاع أصحاب الأجور والرواتب المحصورة فى أجهزة الدولة . لقد سيطرت هذه الطبقة على كل أجهزة المجتمع ، حتى هيمنت على المجتمع إيديولوجيا . أما علاقاتها مع الطبقات

= صعيدين الاول ما طرأ على هذه التكوينات من تغير ، أما الصعيد الآخر فكان يتمثل فى توافر البيانات التى تسمح بتعدى الانطباعات غير الموثوقة . إن البلدان التى تعرض لتكويناتها الطبقية توضح مدى التفاوت والتنوع الثقافى والفعالية السياسية ، إذ نجد دولتان (إيران وتركيا) تمثلان مقدمة الدول فى الصف الشمالى غير العربى ، وثلاثة أخرى (سوريا والعراق والسودان) من الدول العربية تلك التى جاءت أنظمتها السياسية عبر الانقلابات والثورة . ودولة (لبنان) واحدة من الدول العربية التى تختلط فيها الأمور وتتحكم فيها الأمور الطائفية والدينية بشكل غير مسبوق على الساحة العربية .

الأخرى فغالبا ما كانت تحسمه لصالحها وذلك باستخدام نفوذها وموقعها القريب من الأجهزة الحاكمة .

وقد نمى أيضا ما يسمى بالطبقة الوسطى التى تضم أصحاب الحرف الحديثة بالرأسمالية والملاك الصغار والمتوسطين واصحاب المهن الحرة والموظفين وغيرهم من أصحاب الدخول المحدودة . لقد لعب التعليم دورا أساسيا فى توسيع قاعدة هذه الطبقة ، وكذا في رفع مستوى وعيها وطموحها . وقد عرف القطر السورى أيضا نمواً فى حجم الطبقة العاملة ولا سيما فى الصناعة ، مع وجود وعى طبقى لديها اكتسبته من المواقف النضالية ضد البرجوازية المسيطرة فى المدن ، وكذلك صراع العمال الزراعيين والفلاحين ضد الإقطاعيين . وكذلك شهد المجتمع السورى توسعا فى شرائح العاطلين عن العمل وأصحاب الأعمال الهامشية من المهاجرين الريفيين ، تلك التى عرفت الفقر والجوع ، والاكتظاظ فى مساكن ضيقة وغير صحية والمواقف السلبية الرافضة للمجتمع وللقيم السائدة فيه .

وإذا كان ذلك قد سار عشية حقبة الخمسينات ، فإنه فى النصف الثانى من هذه الحقبة قد حدث تباطؤ فى النمو الصناعي والزراعى ، وانخفضت معدلات الاستثمار وتهربت البرجوازية من تدعيم الدخل القومى نتيجة تصاعد تأثير الطبقات الوسطى والطبقة العاملة فى المجتمع ، واحتدام الصراع السياسى والاجتماعى نتيجة سوء توزيع الثروة والدخول وانتشار الأفكار الاشتراكية . كل ذلك أدى إلى تحول فى بنية المجتمع بدءا من عام ١٩٦٣ فى البنى السياسية والاقتصادية نتيجة التحالف الاشتراكى اليسارى القومى الذى صعد إلى السلطة فطبق الإصلاح الزراعى وأمم الصناعة واعتمد على التخطيط الاقتصادى كأسلوب للتنمية ، والذى أنتج فى النهاية انهيارا للطبقات الإقطاعية والرأسمالية كبنى أساسية مهيمنة ، وحلول الطبقات الوسطى مكانها تلك التى بسطت نفوذها وسيطرتها على المجتمع السورى وسعت إلى تحسين أحوال العمال والفلاحين ، وإكسابهم مزيدا من المزايا [1] .

---

(١) رزق الله هلال ، " التكوين الاجتماعى والاقتصادى فى القطر العربى السورى " فى : ندوة التكوين الاجتماعى الاقتصادى ... ، مرجع سابق . وانظر فى هذا الصدد أيضا :

- عبد الله حنا ، الحركة العمالية فى سوريا ، ١٩٧٢ .
- نوجنوف " طبقة الفلاحين فى سوريا وبعض أوجه تنظيمها وتعبئتها سياسيا " ، فى : جماعة من الاختصاصيين السوفيات ، خصائص ومميزات التطور الاجتماعى والسياسى للبلدان العربية فى الخمسينات - السبعينات ، ترجمة إخلاص على ، ١٩٨٩ .

نتيجة للتطور التاريخى وطبيعة الاقتصاد ومواقع عمل وحيازات الفئات اللبنانية ، عرفت البنية الاجتماعية فى هذا المجتمع خمس طبقات (*) . الأولى الطبقة المهيمنة وهى طبقة البرجوازية الكبيرة أو ما يسميها البعض بالطغمة المالية . وهذه الطبقة صغيرة الحجم ولا تتجاوز ٤ ٪ من سكان لبنان ، وهذه الطبقة بالإضافة إلى سيطرتها الاقتصادية إستحواذها على نصيب الأسد من الدخل ، فهى أيضا ذات نفوذ سياسى ضخم ، إذ تمتلك بعض وسائل الإنتاج الرأسمالى ، فضلا عن ارتباطها بالغرب الرأسمالى وتبعتها له .

والطبقة الثانية هى طبقة الإقطاع السياسى التاريخى الطائفى وهذه الطبقة كانت قد جردت من معظم أدوات إنتاجها (الأرض) إذ استولت عليها البرجوازية الكبيرة . ولقد دخلت هذه الطبقة فى تحالف كبير مع البرجوازية الكبيرة ، لذا نجدها منذ الاستقلال وحتى الآن أداة طيعة فى يد البرجوازية الكبيرة . ولكن لا نستطيع أن نقول أنها والبرجوازية شئ واحد . فعلاقة الإقطاع السياسى بالبرجوازية الكبيرة علاقة مصالح متبادلة يسودها التوتر ، ويلعب الإقطاع السياسى فيها دور المبتز للبرجوازية الكبيرة ، نظرا لإمساكه بمفتاح السلطة السياسية ، التى هى سلطة طائفية موروثة .

أما الطبقة الثالثة وهى البرجوازية الصغيرة فتجدها تضم صغار التجار فى المدن والوسطاء التجاريين وصف المزارعين وصف الحرفيين . أن هذه البرجوازية تتألف من شريحتين : شريحة لا زالت تعمل خارج نمط الإنتاج الرأسمالى ، وأخرى تعمل تحت إمرة القطاع الرأسمالى الحديث ، ومن ثم فهى خاضعة وتابعة ومستفيدة من البرجوازية الكبيرة .

والطبقة الرابعة فهى الطبقة الوسطى ، وهذه الطبقة غير مالكة لوسائل الإنتاج بشكل عام ، ولكن تحتل مواقع إدارية وفنية هامة نسبيا فى الاقتصاد الوطنى بحكم علمها وخبرتها ومهارتها ، ولكن ثمة تفاوت بين الأفراد فى مواقعهم هذه الطبقة ، وبحكم وجودها فهى ترتبط بالنظام الرأسمالى المهيمن ، وتعمل على الحفاظ على مصالحه ، وفى الوقت ذاته أفرزت فئة ثورية معادية لهذا النظام وعملت على ضرب مصالحه .

(*) هناك دراسة تقسم الطبقات فى لبنان إلى ثلاث فقط هى : الطبقة المهيمنة والطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة .. للمزيد حول هذه الطبقات انظر :
كلودوبار وسليم نصر ، الطبقات فى لبنان : مقاربة سوسيولوجية وتطبيقية ، ١٩٨٢ .

وأخيراً فإن الطبقة الخامسة وهى الطبقة العاملة العريضة والتى تضم نصف سكان لبنان ، وهذه الطبقة لا تمـــلك سوى قـــوة عملهـــا ، فهى مجـــردة تماما من وسائل الإنتاج ، وتضم ثلاث شـرائح هى العمـال الزراعيين والعمـــال الصناعيين وعمال قطاع الخدمات[1] .

وفى دراسة أخرى ، ترى أن البروليتاريا الزراعـــية تتركـــب من ثلاث جنسيات مختلفة (لبنان وسوريا وفلسطين) ، أى أن البروليتـــاريا الزراعية فى لبنان تتميز بتنوع الأصل والجنسية . وقد شكلت هذه البروليتاريا مع مثيلتها الصناعية أغلبية واضحة . وتوضح الدراسة أيضا أن الطبقة العاملة فى لبنان لا تشكل سوى أقلية هامشية ، وهى تمثل أغلبية فى مجموع الأجراء . فهى فى عام ١٩٧٠ بلغت ٧ر٤١ ٪ من السكان العاملين ، وحوالى ٥ر٦١ ٪ من مجموع الأجراء [2] . وثمة قضية جديرة بالاهتمام يجب ألا نتغافلها عند الحديث عن البناء الطبقى فى لبنان ، هى وجود تقاطع طبقى – طائفى يعمل باستمرار على إخفاء وتغييب الصراع الطبقى فى لبنان ، كما يعمل على تفسير كل الصراعات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية على أنها أزمات طائفية [3] .

الطبقات فى العراق :

خبر المجتمع العراقى مجموعة من التحولات السياسية والطبقية منذ حصولها على الاستقلال السياسى عام ١٩٢١ فعشية الاستقلال الوطنى وخلال العهد الملكى الذى استمر حتى عام ١٩٥٨ اتسم التركيب الطبقى بالجمود وعدم المرونة وذلك لتأثره بالنظام الاقطاعى والنظام شبه الرأسمالى الذى سيطر على العراق . وجدير بالتوضيح أن هذه الأنظمة الاجتماعية المتخلفة كانت تلقى التدعم والتأييد من قبل النظام الملكى التابع والحليف للامبريالية العالمية .

وبالنظر إلى الواقع الطبقى نجد أن الملكية ووسائل الإنتاج كانت فى يد الشيوخ والإقطاعيين وبعض الرأسماليين ، بينما كان بقية الجماهير تعانى من الفقر والعوزة والحرمان الاقتصادى . وكانت الفئات البرجوازية بجانب السيطرة الاقتصادية تسيطر أيضا على الواقع

---

(١) باسم سرحان ، " الواقـــع والتميز الاجتماعـــى فى لبنان " ، فى : ندوة التكوين الاجتماعى ... ، ص ٢٠١ – ٢٤٥ .

(٢) على شامى ، تطـور الطبقة العاملة فى الرأسمالية اللبنانيـة المعاصـرة ، ١٩٨١ .

(٣) عن الطائفية فى لبنان انظر :

فـؤاد شاهين ، الطائفية فى لبنان : حاضرها وجذورها التاريخية الاجتماعية ، ١٩٨٠ .

الثقافى والتربوى والتعليمى وتحتكرها لابنائها وأقربائها وتستفيد منها فى إشغال المهن والمراكز المتميزة فى الدولة ، أما أبناء الطبقات العمالية والكادحة فلم يتوفر ويتبقى لها شئ . للأسباب السابقة تميز البناء الطبقى فى العراق بالركود والتحجر والجمود ، إذ كان المجتمع يقسم إلى أربعة طبقات اجتماعية هى : الطبقة العليا والمتنفذه ، والطبقة الوسطى والطبقة العاملة ولم تتعدد نسبة الطبقة العليا والوسطى فى ذلك الوقت على ٢٠ ٪ بينما تجاوزت نسبة الطبقات الكادحة الفقيرة على ٨٠ ٪ من مجموع السكان . لقد سادت درجة هائلة من الاستغلال الطبقي والقهر الاجتماعى الذى مارسته الطبقة الرجعية والبرجوازية والإقطاعية ضد الطبقات العمالية والفلاحية ، تلك التى كانت أحد عوامل اندلاع الصراع الطبقى بين الفئات الاجتماعية المتباينة ، والذى كان أحد المقدمات الضرورية لقيام الثورات التحررية .

وما أن عرف المجتمع العراقى مجموعة من الخبرات الثورية ، حتي تغيرت الصورة التقليدية للبنية الطبقية فى العراق ، وكذلك ظهرت المعتقدات الجديدة.، وألغيت الحواجز الاجتماعية المتحجرة التى كانت تفصل بين الطبقات الاجتماعية بحيث أضحى من السهولة بمكان أن يحصل الفرد على حراكا اجتماعيا صاعدا يغير به وضعه الاجتماعى . ونتيجة لنهج الثورة فى العراق درب التصنيع والتنمية الشاملة ، فإن كثيرا من العراقيين قد انتقلوا من طبقات لأخرى ساعدهم فى ذلك الإنجازات الثقافية والعلمية والمهنية والمادية التى حققوها فى الفترة الثورية الجديدة .

وفى الوقت الذي تم فيه الدفاع عن حقوق ومصالح الطبقات الكادحة جرت تصفية المصالح الاحتكارية والاستغلالية للطبقات الإقطاعية والرجعية والبرجوازية ونجحت فى كسر الطوق الذى فرضته هذا الطبقات على الفئات والشـــرائح البرجوازية الوطنية ، والعمالية الكادحة . لقد أصبح المجتمع أكثـــر سيولة ، حيث توفرت فيه المرونة الاجتماعية والحراك الطبقى . ونتيجة لذلك تغير البناء الطبقى فى العراق ويمكن تحديد هذا التغير فى :

أولا : تحويل الطبقات الاجتماعية القائمة إبان العهود الإقطاعية والرأسمالية من قوى اجتماعية جامدة ومتحجرة لا توجد مرونة طبقية وديمقراطية اجتماعية فيها إلى فئات وشرائح اجتماعية دينامية متحركة ، يقوم التصنيف بينها على أسس ومحكات تقسيم العمل والمهن والمؤهلات الاجتماعية والملكية والدخل .

ثانيا : تقريب الفوارق الطبقية بحيث اصبح من السهولة بمكان أن ينتقل الفرد من شريحة اجتماعية أو من طبقة الى أخرى شريطة أن يحصل على أية منجزات علمية ومهنية أو مادية .

ثالثا : تلاشى أسباب الاستغلال الطبقى والقهر الاجتماعى ، وذلك لتحقيق التحالف الطبقى الذى تجاوز وتعدى كل أشكال الديكتاتورية بما فيها ديكتاتورية الطبقة الواحدة . كما أضحى الانتماء الطبقى لا يتحدد بالعوامل الوراثية أو المكتسبة ، كلقب العائلة أو الانحدار الاجتماعى أو الملكية ، بل يتحدد بالعوامل المنجزة ، والقدرة على إشعال المراكز المهنية التى تحدد مكانته فى المجتمع .

كل هذا التحول اتضح بشكل جلى فى تلاشى الطبقات العليا والاقطاعية والبرجوازية المهيمنة على رأس المال والثروة والمكانة ، كما ذهبت مع كل ذلك الطبقة الفقيرة المعدمة التى تحسن وضعها الاقتصادى والاجتماعى ، وأحرزت تقدما واسعا علي جميع الأصعدة ، كان من شأنه أن عدل فى طبيعة البناء الطبقى وتبلورت طبقتان اجتماعيتان متميزتان هما : الطبقة الوسطى والطبقة العاملة [1] .

الطبقات فى السودان :

قبل البدء فى عرض الخطوط العامة للطبقات الاجتماعية فى السودان ، نريد أن نسجل أن تحديد الخريطة الاجتماعية للمجتمع السودانى تعد إشكالية شديدة التعقد إذ تحكمها الوضعية العامة الخصوصية للمجتمعات النامية التى فيها تتداخل وتتعايش مجموعة أنماط مختلفة ، زد على ذلك ما تتمتع به السودان من تنوع سواء فى التطور الاقتصادى والاجتماعى والعرقى والثقافى . لذا نجد أن التكوين الاجتماعى الاقتصادى السودانى يتمتع بوجود أنماط متفاوته التطور .

وعلى الرغم من ضعف تطور العلاقات الطبيعية وغلبة تأثير الفروق ذات الطابع القبلى والعشائرى والاثنى ، إلا أن الخريطة الاجتماعية للسودان يمكن تصنيفها بطريقة ايكولوجية كما يلى :

١ – الفلاحون والفئات الريفية والبرجوازية الريفية والاقطاعيين والعمال الزراعيين وشبه البروليتاريا الريفية والرعاة . أو بمعنى آخر (الطبقات الاجتماعية فى الريف) .

---

(١) إحسان محمد الحسن ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ – ١٠٥ .
وحول الطبقات فى العراق يمكن الرجوع الى :
– على عباس مراد ، الطبقات والصراع الطبقى فى الأيديولوجية العربية الثورية ١٩٨٤ .
– كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة العراقية التكون وبدايات التحرك ١٩٨١ .
– خالد الراوى ، تاريخ الطبقة العاملة العراقية ١٩٨٢ .

وبادئ ذى بدء يمكن القول ان النشاط الزراعى فى هذا القطر يمثل المجال الذى يعمل فيه أغلب السكان ، وغالبية ذوى النشاط الاقتصادى . ورغم الخطط التنموية ومحاولات زيادة ماهية القطاع الصناعى فى الناتج القومى ، فإن الزراعة تظل المستوعب الرئيسى للعمال . يعنى ذلك أن القطاع الريفى يهيمن على القطاع الحضرى وحياته . وبالنظر إلى طبيعة الأرض فى السودان وقسمتها يمكن القول أن العلاقات الإنتاجية تدخل فى إطار ما يسمى بالإقطاع ذو العلاقات شبه الإقطاعية ، إذ يسودها نظام الشراكة ، ذلك النظام الذى يجمع بين القطاع العام والحيازة الفردية . والواقع أن الانتماء الطبقى فى السودان يتحدد وفقا للفرص المشروطة بالبناء الاجتماعى ، وهذا يمكن من خلال العمل (عمل الغير) الحصول على القيمة المحققة دون تعويض . فالفلاحون نتيجة علاقات الاستغلال الواقعة عليهم سواء من البيروقراطية أو من كبار الرأسماليين أو من خلال الدولة ، جعلت الفلاحين ومن يمثلونهم يقبعون فى قاع الهرم الاجتماعى ، وأضحوا على هامش اهتمامات التنمية والتغير الاجتماعى .

٢ – البرجوازية والطبقة العاملة : (الطبقات الاجتماعية فى المدينة)

تتكون البرجوازية من البيروقراطيين والبرجوازية التجارية والصناعية الناشئة . لقد شهدت السودان نوعا من التلاحم بين أحد مفردات هذه الطبقة الحاكمة أى بين الطبقة المديرة والطبقة الحاكمة . ولكن هذا التحالف دخل معه طرف ثالث متمثل فى البرجوازية العالمية . والشكل الحالى للبرجوازية المحلية يتضح فى : ضعف مساهمتها ممثلة فى القطاع الخاص فى مجمل الدخل القومى والنشاط الاقتصادى وتشغيل القوى العاملة ، كما عملت فى الاستثمارات الأجنبية والمشروعات المشتركة وفى حركة التجارة المجزئة . وتميل هذه الطبقة إلى مجالات الخدمات والمضاربة فى العقارات ومجالات الربح السريع ، لذلك نجدها تبتعد عن الصناعة رغم كل الحماية التى تقدمها الدولة . كما أنها ارتبطت بالاستثمارات الأجنبية مستفادة من التسهيلات التى قدمت لها ، وضخت كل أرباحها إلى الخارج عن طريق تهريب النقد .

أما الطبقة العاملة فهى قليلة . فحسب تقديرات ١٩٧٣ يتضح أن حجم الطبقة العاملة بالسودان بلغ حوالى ٧ مليون نسمة وتمثل ٥٥ ٪ من عـدد السكان الكلى ، وتستوعب الزراعة ٦٩ ٪ ، وقطاع الخدمات ١٠ ٪ وقطاع التجارة والمال ٥ ٪ . أما المشتغلين فى الصناعة فحوالى ٥ر٤ ٪ من إجمالى قوة العمل . وهذا يعكس لنا الضعف العددى للطبقة العاملة . وفى القطاع الخاص ازداد عدد العمال خاصة فى صناعة النسيج التى تعتبر نقاباتها اقوى النقابات خارج القطاع العام . وجدير بالتوضيح أن عمال القطاع الخاص ليس لهم ثقل كبير ، فأعدادهم صغيرة وعزلتهم جعلتهم أسرى العلاقات الأبوية بينهم وبين رب العمل . وعلى الرغم من صغر

حجم الطبقة العاملة إلا أن حركتهم النقابية قوية ساهمت فى اكتمال الوعى السياسى والاجتماعي والتنظيمى ، ذلك الوعى الذى لعب دورا مؤثرا فى أحداث ٦ أبريل الأخير ة .

٣ – الطبقة الوسطى أو البينية :

إنه نتيجة لترهل الطبقتين الرئيسيتين ، أى البرجوازية والبروليتاريا ، فقد حظيت الفئات الوسطى بثقل نسبى كبير ، فهى تعد أكثر الطبقات دينامية وتأثيرا فى السودان ، برغم تذبذب مواقفها السياسية . ويلاحظ أن هذه الفئة غير متجانسة ولا يسود بينهم مصالح مشتركة ، وتضم البرجوازية الصغيرة (المثقفين والموظفين والمعلمين والطلاب والجيش وصغار الحرفيين والتجار) . ولكن برغم عدم توافق مصالحهم ، إلا أنهم لعبوا دورا تاريخيا يشبه إلى حد بعيد دور البرجوازية الأوربية فى الثورة البرجوازية . فقد قادت الحركة الوطنية فى وجه الاستعمار البريطانى ، ولكن هذا الدور لم يستمر طويلا نتيجة الصدامات بينها وبين البرجوازية المحلية التجارية والزراعية من جانب ، وبين الاستعمار من جانب آخر . ولكن ما لبثت أن اكتسبت ثقلها مرة أخرى خاصة بعد ظهور الانقلابات العسكرية ، إذ أضحت أقرب الفئات من قادة هذه الانقلابات واستطاعت أن تستعيد وضعها الاجتماعى والسياسى [١] .

الطبقات فى باكستان :

لا بد من النظر إلى الخريطة الطبقية فى باكستان فى ضوء العلاقة بينها وبين الدولة ، هذه العلاقة التى تتسم بالتعقيد . ولكن ينبغى أن نوضح هنا أن الدولة فى هذا البلد ليست تعبير عن طبقة واحدة كما هو موجود فى الأدبيات الماركسية الكلاسيكية ، فضلا عما تتمتع بها من خصوصية ناتجة عن التغيرات البنيوية الناجمة عن التجربة الاستعمارية ، واصطفاف القوى الطبقية والبنى القومية للمؤسسات السياسية والإدارية التى أقيمت وفقا لها .

١ – الطبقات الحاكمة (المستغلة) :

يمكن القول أن ثمة ثلاث طبقات اجتماعية فى باكستان تدخل فى إطار ما يسمى بالطبقات المستغلة ، هى البرجوازية المحلية ، وطبقة ملاك الارض ، والمزارعين الاغنياء . ويجدر

---

(١) حيدر ابراهيم " حول عملية التنمية والتغير الاجتماعى فى السودان " ، فى : ندوة التكوين الاجتماعى .. ، ص ٤١١ – ٤٦٧ .

وللمزيد عن الطبقات فى السودان يمكن الرجوع الى :

– فوليكوف . " السمات المميزة للوضع الاجتماعى والسياسى فى السودان خلال السبعينات " ، فى : مجموعة من الاختصاصيين السوفييت – المرجع السابق .

- Fatima Babiker, the Sudanese Bourgoisie, 1984 .

بنا أن نذكر أن الطبقة الأولى والثانية تعملان تحت رعاية برجوازية المركز ، إذ تفرض الأخيرة سيطرتها على الطبقات الاخرى . أما الثالثة فهى تحت سيطرة الدولة . أى أن هناك اصطفافات طبقية بين هذه الطبقات وبين الدولة والمركز الرأسمالى العالمى . ونظراً للالتقاء الجديد لمصالح الطبقات المالكة الثلاثة تحت رعاية المركز ، فإن الاوليجاركية العسكرية البيروقراطية الباكستانية تقوم بدور الوساطة بين مصالحها المتعارضة والمتناقضة . لقد احتلت طبقتى كبار ملاك الأرض وطبقة المزارعين الأغنياء مكانة متميزة فى الدولة الباكستانية ، إذ كانت المورد الأساسى للنظام العسكرى البيروقراطى[1] .

وعلى الرغم من أن السياسة الاستعمارية فى باكستان قد عمدت إلى تقوية وتضخم سلطة أرستقراطية الأرض ، فإن هذه السلطة لا تقل فى قوتها عن السياسات التى عملت على التحولات التجارية للزراعة ، وإضعاف الحرف اليدوية ومعاندة قيام الهياكل الصناعية . وفى إطار هذه العملية سمحت السياسات لتقوية شرعية ملاك الارض وإضفاء مزيد من الشرعية عليها ، الأمر الذى عزز كل آلياتها فى زيادة الاستغلال على القوى الكادحة ، ومن ثم زيادة حدة التمايز الطبقى نتيجة الضغط المتزايد على الأرض . لقد حظيت ارستقراطية الأرض الباكستانية باحترام شديد ، ويرجع ذلك إلى إنتاجها للمواد الخام الذى يمد به الانتاج المحلى والتجارة الخارجية . وغنى عن البيان أنه إذا كانت باكستان قد ورثت بعض طبقاتها قوية مثل : أرستقراطية الأرض وأغنياء المزارعين ، فإنها فى المقابل لم ترث طبقة رأسمالية صناعية . إن الرأسمالية الصناعية فى باكستان لم تكن مستغلة وذات جذور اجتماعية أو قاعدة سياسية . والواقع أن ذلك يعود إلى سببين : الأول هو الأثر الذى تركه الاستعمار . أما الآخر فهو تأخر ظهور الصناعة وتخلفها واعتماد هذا البلد على السوق العالمى .

وعلى الرغم من أن البرجوازية الصناعية التى نشأت فى باكستان لم تكن جزءا أساسيا من اقتصاد مندمج فى الرأسمالية العالمية وخاضعة لها ، إلا أنها لم تكن كمبرادوريه ، بل تطورت بصورة مستقلة عن الدولة الاستعمارية نتيجة سياسات الحماية الجمركية وما أتاحه الكساد العظيم فى الثلاثينات من نمو سريع للصناعة . لقد خلق قطاع الصناعة طبقة رأسمالية أستطاعت أن تزيد من تراكماتها ومن استثماراتها ، وكان ذلك يعني خلق تفاوتات طبقية واضحة نتيجة استنزاف فائض إنتاج العامل .

---

(١) H. Alawi, op. cit., p. 38

إن الوجود الاقتصادى والسياسى للطبقات المستغلة ينبع دائما من جهاز الدولة ، لذا نجد أن جهاز الدولة فى باكستان يقف فوق الطبقات لتجسيد المصالح الخاصة ، وبالتالى أضحى الصراع الطبقى قائما بين الدولة والجماهير الكادحة من الشعب الذى يعانى القمع والاضطهاد . لقد فرضت السيطرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من قبل الدولة ، بأن أصبحت الطبقة الحاكمة تعتمد بشكل متزايد على الأجهزة القمعية للدولة ، الأمر الذى أدى إلى التوسع فى المؤسسات السلطوية العسكرية الضاربة بجذورها فى الإرث الاستعمارى البريطانى .

إن الطبقة الحاكمة فى باكستان ولدت فى أحضان الاسعمار البريطانى القديم ، وتربت وترعرعت فى احضان الاستعمار الجديد الذى حول اقتصادها من إقتصاد يعتمد على ذاته إلى إقتصاد مرتزق .

٢ - الطبقة الدنيا (والكادحة) فى باكستان :

إذا كانت الأهمية التى تتمتع بها الطبقات تنبع من مصلحة الدولة ، فإن الطبقة العاملة التى تشكل الأغلبية قد قدر عليها أن تكون فقيرة إلى الحد الذى كان ثراء الأمة يزداد بمصادرة إنتاجها . والحقيقة أن الطبقة العاملة ليست وحدها الطبقة الفقيرة التى تعانى من الاستغلال ، إذ تشترك معها فى نفس الظروف الطبقة الفلاحية التى تستنزف فائض إنتاجها أرستقراطية ملاك الأرض ، الأمر الذى يجعلنا نقول برغم توفيرهم لأرباح عالية لملاك الأرض والصناعيين ، إلا أنهم يعيشون فى ظل أوضاع شديدة القسوة .

وتعد الطبقة العاملة الأكثر عدداً فى باكستان ، وهى التى تجسد الوعى والتنظيم الطبقى ، والتى تقف فى طليعة المدافعين عن الديمقراطية ، وهى الطبقة المؤهلة للإتيان بالحكم البروليتارى ، ويشترك مع الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية والأستغلال طبقة أخرى تقع بينها وبين الطبقة المستغلة الحاكمة . إن الطبقة الوسطى فى باكستان التى تتألف من المهنيين والعمال ذوى الياقات البيضاء فى المدن والجنود الذين خصصت لهم اراضى زراعية ، تشترك مع الجماهير الكادحة (العمال والفلاحين) فيما يقع عليهم من استغلال وظلم ومعيشة شديدة القسوة . وتعد الدولة المصدر الرئيسى للوظائف بالنسبة للطبقة الوسطى والمستوى الأول عن

الزيادة الكبيرة فى إعدادهم . وعلى الرغم من افتقار هذه الطبقة إلى التجانس من حيث الوضع الاقتصادى والميول السياسية ، إلا أنها تشترك فى البحث عن وظيفة بالحكومة حتى يظلوا على قيد الحياة . إن الطبقات المتدنية الباكستانية تواجه وضعا من أسوأ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث الفقر المدقع والحرمان الشديد [١] .

الطبقات فى ايران :

بداءة يمكن القول إن تغير العلاقات الاجتماعية والإنتاجية فى إيران فى حقبة الستينات كان له الأثر الأكبر فى إستبدال الاستغلال والعلاقات الإقطاعية بأخرى أرقى وهى العلاقات الرأسمالية ، تلك العلاقات التى فرضت نمط آخر من العلاقات يتمثل فى النظام الاستعمارى الجديد بقيادة البرجوازية الكومبرادورية . وإذا كان ذلك ساهم فى تغير طبيعة العلاقات الاجتماعية ، فبالتالى لا بد أن نستنتج أن نمط الإنتاج قد تغير أيضا . إن سيادة الإنتاج البضاعى وهيمنته على أشكال الإنتاج الأخرى ساعد فى نشوء ونمو الطبقات الاجتماعية ونضالها الطبقى [٢] .

لقد تميزت فترة ما قبل الشاه السابق بسيادة شرائح البرجوازية الإيرانية التي كان لها الثقل الأكبر ومركز الصدارة فى الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتعد طبقة ملاك الأرض من أبرز مكوناتها التى حافظت دوما على وضعها ومكانتها ، وحظيت برضاء الشاه السابق . وعلى الرغـــم من تدعيم الدولة للطبقة البرجوازية وشرائحها ، ونموها فى كنف جهازها ، إلا أنها لم تفلح فى الخروج من فلك جهاز سلطة الدولة . وإذا كانت الطبقة البرجوازية قد نالت كل رضا جهاز الدولة وارتبطت بسلطته ، فإن الدولة قد قابلت الطبقة الدنيا بجفاء شديد وساهمت فى تدهور أحوالها وتدنى مستوى معيشتها .

لقد شهدت الخريطة الطبقية فى ايران إبان حكم الشاه السابق مجموعة من التغيرات بالنسبة للطبقة البرجوازية بشرائحها المختلفة ، أو بالنسبة للطبقات الدنيا ، وسوف نوضح فيما يلى من سطور وضع هذه التركيبية الطبقية .

---

(١) جميل رشيد وحسن جرديزى ، باكستان المستقلة ، ص ٩٣ .

(٢) منظمة مجاهـدى خلق (الشـعب) الإيرانـــية ، تجربـــة مناضـــلين دينية توصلوا إلى الماركسية ، ص ١٩ – ٢١ .

١ – البرجوازية الايرانية .

لقد نمت البرجوازية الإيرانية فى وقت حكم الشاه بصورة غير مسبوقة فى تاريخ إيران كلها ، نتيجة المناخ العام الذى وجدت فيه ، والذى هدف إلى توفير الشروط العامة لنمو القطاع الخاص ، الأمر الذى جعلها قوة مهيمنة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا . وبالنظر إلى البرجوازية الصناعية نجد أن هذه الطبقة ازدادت بشكل ملحوظ عن الفترات السابقة لحكم الشاه السابق . وبرغم عـدم توافر بيانات دقيقة إلا أننا فى ذلك سوف نستدل ببعض المؤشرات . وتشير بعض الإحصاءات إلى أنه فى عام ١٩٥٦ أزداد عدد تصاريح إقامة المؤسسات الصناعية من ٥٥ تصريحا إلى ٩٦ تصريحا فى عام ١٩٦٥. وفى عام ١٩٦٣ أصبح فى إيران ما يزيد عن ٣٠ شركة صناعية خاصة يعمل بها ما يزيد عن مائة عامل .

وتدلنا البيانات على أنه فى عام ١٩٧٤ سيطرت ٤٥ عائلة إيرانية على ٨٥ ٪ من المؤسسات الصناعية الايرانية التى زاد دخلها السنوى عن ١٠ مليون ريال إيرانى . وفى إطار ذلك ينبغى أن نوضح أن البرجوازية الصناعية الإيرانية أتت من خلال أصول ثلاثة هى :

الأولى : جزء منهم من كبار ملاك الأرض الذين حصلوا علي التعويضاتنتيجة فقدانهم للأرض بعد تطبيق الإصلاح الزراعى .

الثانية : جاءت من موظفى الدولة الذين اجتمعت لديهم الأموال الكثيرة نتيجة التوفير أو فساد الجهاز البيروقراطى الإيرانى .

الثالثة : جاءت من تجار البازار السابقين الذين تمكنوا من جلب ثرواتهم إبان فترة الحرب العالمية الثانية واستثمروها فى الصناعة واستفادوا من الإعفاءات الجمركية على الواردات التى استثمروها فى الانتاج الصناعى .

وجدير بالذكر أن نمو البرجوازية الصناعية فى إيران الشاه السابق جاء نتيجة مجموعة التسهيلات التى دفعتها الدولة تجاههم ، تلك التى جاءت صورها فى تقديم العون المادى للمؤسسات الصناعية الخاصة ، والقروض الصناعية ، ورفع الرسوم الجمركية على الواردات ، وإعفاء اصحاب الشركات من الضرائب ، وتحمل الدولة بناء الهياكل الأساسية المطلوبة للتوسع الصناعى . من كل ذلك نخلص إلى أن نمو البرجوازية الصناعية جاء فى كنف سلطة الدولة .

وبالنسبة إلى كبار ملاك الأرض نجد أن هذه الطبقـة كانت دوما أكثر الطبقات مكانة

وقوة . لقد جاءت هذه الطبقة من نماذج عناصر القديم والجديد معا ؛ فلقد ضمت أعضاء البلاط الذين منحهم الشاة الأطيان ، والملاك التقليديين ، وزعماء القبائل استحوذوا على الأرض التى كانت فيما قبل ملكيتها جماعية ، بالإضافة إلى التجار الذين جمعوا الأرض واستحوذوا عليها نتيجة شرائهم لها بالأرباح التى جاءت لهم عن طريق التجارة . وينبغى أن نشير هنا إلى هذه الطبقة تمازجت مع برجوازية المدن .

وغنى عن البيان أن استمرارية مركز طبقة كبار الملاك فى إيران لم يأت إلا نتيجة مجموعة الإجراءات التى أبرزها ، أن هذه الطبقة استطاعت أن تحتفظ بوضعها وبملكياتها برغم بعض الإصلاحات التى اتخذتها الدولة . أى أن الإجراءات الإصلاحية التى طبقها الشاه لم تنل من التشكل الطبقى الإيرانى ولم تضف جديد على مركز وقوة كبار الملاك .

وبالنظر إلى القسم الأخير من البرجوازية الإيرانية التى تتمثل فى برجوازية البازار ، تلك التى شكلت طبقة على درجة كبيرة من الأهمية طوال تاريخ إيران المعاصر ، إذ احتلوا مكانة مؤثرة فى مركز التجارة والمال فى إيران . ويعد هذا الجزء من الطبقة البرجوازية من أكثر الشرائح التى أضيرت فى عهد الشاه . فبيد أنها تسيطر على حوالى ٣٠ ٪ من واردات إيران ، و ٧٠ ٪ من تجارة الجملة إلا أنها أصيبت بأضرار فادحة من جراء سياسات الشاه التى تمثلت فى إنشاء المؤسسات التجاريـــة الحديثة وفرض الضرائب عليهم . وعلى ذلك فإن برجوازية البازار تعد الطبقـــة الوحيـــدة التى ناهضت الشـــاه عدائها ، وهى بالتالى ارتبطت بالمؤسسة الدينية .

أن طبقة البرجوازية الإيرانية خلال نموها ساهمت فى نمو عناصر تناقضها . لقد نمى فى أحضانها حفارى قبرها ، ففى النظام الإنتاجـــى البرجوازى خلقت الطبقة الدنيا فى المجتمع ، هذه الطبقة التى تسلحت بالوعى الطبقى والتنظيمى [1] .

٢ – الطبقة الدنيا فى إيران ،

وفى هذا الإطار سوف نحاول أن نرصد بإيجاز أهم الشرائح الطبقية التى تمثل مكانة متدنية فى الوضع الطبقى الإيرانى ، والتى تعيش بين رحى الاستقطاب الاجتماعى الحاد . وحين نلقى الضوء على الفلاحين نجدهم يشكلون معظم سكان إيران ، إذ نجدهم فى عام ١٩٥٩ حوالى ٥ر٦٨٪ من مجمـــوع السكان، بينما فى عام ١٩٧٦ انخفض عددهم إلى حوالى ٢ر٥٣٪، فى الوقت الذى ازداد سكان الريف فى نفس الفترة بحوالى ٩ر٤ مليون نسمة . ويعتبر

---

(١) السيد زهرة ، الثورة الإيرانية : الأبعاد الاجتماعية والسياسية ، ص ٧٩ – ٨٧ .

الفلاحون فى إيران أشد الطبقات معاناه من حيث أن الإصلاحات التى قدمتها الدولة فى زمن الشاه لم يستفيدوا منها ، وظلت أوضاعهم المعيشية كما هى .

أما بالنسبة للطبقة العاملة فنجدها تتشابه كثيرا فى ظروف المعاناة التى تلقاها الطبقة الفلاحية . لقد عرف عقد السبعينات طفـــرة كبيرة فى أعداد الطبقة العاملة عن السنوات السابقة ، وتتركز هذه الطبقة فى قطاعات النفط ، والتصنيع .

من جملة ما سبق يتضح أن التفاوتات الطبقية وسياسات نظام الشاه خلقت أوضاع معيشية متردية بالنسبة للطبقات الدنيا ، واستقطابات اجتماعية حادة تتضح من خلال الهوة الواسعة بين أقلية تشكل شراح البرجوازية الإيرانية فى مجموعها ، وأغلبية تشكل الطبقات الدنيا فى المجتمع الإيرانى . إن هذه الأوضاع (بالإضافة إلى البعد الدينى) تعد أحد الآليات التى مهدت لقيام النظام الإسلامى الثورى فى إيران .

صفوة القول ان البناء الطبقى فى العالم الثالث بشكل عام ، ومجتمعات الشرق الأوسط بشكل خاص ، جاء بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية . ولكن مع كل هذه العوامل فالبناء الطبقى فى كثير من هذه الدول جاء مقطوع الصلة بالصناعة ، ومن ثم فإن الطبقات المعول عليها الإتيان بالمجتمع المستقل عن فلك النظام العالمى أولا ، والمجتمع اللاطبقى ثانيا ، غير كاملة أركان وجودها . إن الصناعة لم تساهم فى وجود الطبقات ، كما لم تساهم الطبقات فى إقامة الصناعة إن التنوع الكبير فى التشكيلة الطبقية فى العالم الثالث وبلدان الشرق الاوسط جاء بعيدا عن تأثير الصناعة ، كما أن التصنيع جاء بعيدا عن تأثير القوى الاجتماعية القائمة فى هذه البلدان ، لذا نجد أن الطبقات التى قادت عمليات التنمية والتحديث ومن بينها عمليات التصنيع فى المراكز الرأسمالية لم تتشكل بعد فى مجتمعات العالم الثالث . أى أن العلاقة الجدلية بين التصنيع والبناء الطبقى من حيث التأثر والتاثير غير واضحة ، بل قل إنها منتفية ، وأزعم أن هذا يعود إلى أن التصنيع فى هذه البلدان يبدأ من نهايته ، وأن نموه وحلقات تقدمه تأتى دائما بطريقة مشوهة . وهذا ما سنوضحه فى الفصل القادم .